

ظاهرة الأنفاق في قطاع غزة: الاقتصاد المُدمر،
الزواج الكاثوليكي، والحصاد المُر

The Tunnel Economy in the Gaza Strip:
A Catholic Marriage

غسان أبو حطب سمير أبو مدلة

Sameer Abumdallal Ghassan AbuHatab

2014

2014

ظاهرة الأنفاق في قطاع غزة: الاقتصاد المُدمر، الزواج الكاثوليكي، والحصاد المُر

اعداد

غسان أبو حطب

سمير أبو مدلة

2014

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت

ISBN: 978-9950-334-24-3

هاتف: +972 02 2982021

فاكس: +972 02 2982160

ص.ب: 14 بيرزيت

مكتب غزة: تلفاكس +972 08 2838884

البريد الإلكتروني: cds@birzeit.edu

الموقع الإلكتروني: <http://home.birzeit.edu/cds>

تدقيق لغوي: وسيم أبو فاشة

تم انجاز هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ



تصميم وإخراج: أعضاء للتصميم / رام الله

02 2980552

مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق وتنمية مستدامة ارتباطا بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن الأكثر تعبيراً عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير إطار مؤسساتي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الابحاث الاكاديمية والنشاطات المجتمعية أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية اذ تشمل أنشطته في هذا المجال الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات. فمن ناحية يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجالات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية. ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عدداً آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تكوين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

المحتويات

7	 مقدمة
8	1. الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة والتوجه نحو البديل الأسوأ.....
15	2. تأثير إغلاق الأنفاق على قطاع الإنشاءات في قطاع غزة.....
19	3. التجارة غير الشرعية عبر أنفاق التهريب بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية..
19	1) ظاهرة الأنفاق: النشأة والهدف
20	2) ظاهرة الأنفاق جغرافياً وعددياً.....
22	3) العمالة بالأنفاق وخطورتها.....
24	4) سلع الأنفاق وأسعارها
27	4. تجارة الأنفاق: الموت والحياة والحصادُ المر.....
27	1) إيجابيات الأنفاق: الحل الجزئي للمشكلة الإنسانية.....
28	2) سلبيات الأنفاق: صعود المرض الهولندي وبروز الأمراء الجدد.....
32	5. ظاهرة الأنفاق ودور الحكومة بغزة.....
33	الخلاصة والاستنتاجات:.....

التأصيل النظري للأنفاق في قطاع غزة

تتناول هذه الدراسة ظاهرة نادرة الحدوث من الناحية الشكلية، إلا أن تجلياتها وتوصيفها على أرض الواقع ليس بالمسألة النادرة، ذلك أن اقتصاد الأنفاق كنشاط اقتصادي غير منتج يقع في خانة النشاطات الاقتصادية الناقلة للثروة، وميدانها الرئيسي هو التبادل. وبالمعنى المشار إليه فهذا النوع هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة الطفيلية لشريحة اجتماعية معينة يجمعها والسلطة القائمة - وفي موضوعاتنا البحثية سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة - شؤون مصالحه متبادلة.

وكاقتصاد ريعي لا يضيف قيمةً اقتصادية جديدة للمجتمع، فقد ترسخت مفاهيمه النظرية والعملية في ظل غياب منظومة قانونية وتشريعية واقتصادية سوية، فتطورت فيه آليات الفساد في التأويل والتفسير - أي كأنه يساهم في حل إشكالات اقتصادية واجتماعية - ونجم عنه تزايد كبير في شبكات اقتصاديات الظل والسوق السوداء والاقتصاد الموازي وتضخم الثروات لفئة محدودة للغاية.

يقوم اقتصاد الأنفاق بنقل الثروة - الأموال - بغض النظر عن مصدر الحصول عليها وفي الغالب ليس مصدراً ناجماً عن جهد إنساني هادف، من قطاع غزة إلى مصر وباتجاه واحد، بغرض استيراد سلع وخدمات قد تكون ضرورية وقد لا تكون، وهنا، وعوضاً عن استثمار هذه الأموال في نشاطات اقتصادية منتجة ومولدة للقيمة كالصناعة والزراعة ومساهمتها في الحد من معضلتي البطالة والفقر، فإن ما يجري هو نقل عكسي لموارد قطاع غزة، وعودة هذه الموارد - الأصول المالية - على شكل سلع وخدمات بغرض بيعها في السوق المحلي، وجني الأرباح لصالح الرأسماليين الجدد، أو ما يمكن تسميته برأسمالية المحاسيب (زواج المال والسلطة).

ومع أن قطاع الإنشاءات كان قطاعاً نشطاً للغاية في «تجارة الأنفاق»، وبالتالي كانت مساهمته ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن نسب النمو الاقتصادي السنوية لم يرافقها تحسناً في مستويات الأجور والحياة للناس، بل ازدادت الفجوة بين الأثرياء والفقراء، ومستويات الدخل للأمرء الجدد ومحدودي الدخل.

هكذا، تعمقت سمات اقتصاد التهريب، وغسيل الأموال، والمضاربات في العقارات والأراضي، وفرض أسعار احتكارية تستجيب لشجع مالكي الأنفاق والمتنفذين في مؤسسات الحكومة المقالة، وفقاً لأسعار احتكار القلة والمنافسة الاحتكارية، وتحت مسمى الاستثمار، أو بالأحرى التوظيف في الفرصة البديلة - الكلفة الفرصية - بهدف تقصية الأرباح.

استناداً لما سبق تتأسس الدراسة في إطارها النظري والمفاهيمي على فرضية أن ظاهرة الأنفاق قد انحرفت بالكامل عن الهدف المُعلن التي أنشأت من أجله - أي مقاومة الاحتلال وتخفيف الأعباء عن كاهل الناس - وكمقاربة يمكن القول أنها كالأسواق المالية التي وجدت تاريخياً من أجل حشد المدخرات بغرض الاستثمار المنتج - أي النمو والتنمية بواسطة الناس ومن أجل الناس وللناس - إلا أنه مع صعود الرأسمالية المالية أضحت هناك انفصال بين دائرة العلاقات النقدية والدائرة الحقيقية للاقتصاد الوطني، وأضحى المال يلد مالا دون إنتاج حقيقي وقيم اقتصادية مضافة.

بموجب ما تم الإشارة إليه فقد ترتب على اقتصاد الأنفاق تعميق للتشوهات البنيوية والهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، خاصة أن الخاصية الأساسية لأصحاب ونشطاء الأنفاق انتسابهم إلى عقلية الكمبودور، كوكيل محلي يعمل في مجالات الاقتصاد الرمزي، مما عزز مفاهيم الثراء السريع دون قاعدة إنتاجية حقيقية، مما ساهم أيضاً في تفسخ النسيج الاجتماعي والسياسي القائم في قطاع غزة.

مقدمة

عموماً يمكن الادعاء بأن ظاهرة الأنفاق، كما الطرق غير الرسمية -والتي تسمى أحياناً طرق المهربين- ظاهرة تراكمت في كثير من الأحيان مع المدن أو المناطق الحدودية. إذ شكلت ملاذاً في أحيان، ومعبراً في أحيان أخرى، لكثير من الناس على طرقي حدود دولتين أو إقليمين، من مهربين، وخارجين عن القانون، والمهاجرين غير الشرعيين، ناهيك عن حركات التحرر الوطني، التي استخدمت الأنفاق في كثير من التجارب، للاحتباء، وإدخال السلاح أو البضائع للمناطق المحاصرة، وغيرها من الغايات المرتبطة بتحدى السلطة القائمة.

فلسطينياً، استمدت الأنفاق المنتشرة في مدينة رفح على الحدود مع جمهورية مصر العربية شرعيتها من ظروف الاحتلال، كونها مصدر إسناد ودعم للمقاومة الفلسطينية منذ بداية العقد الثامن من القرن العشرين، ولكن ومع الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة في العام 2006، بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وتشكيلها للحكومة العاشرة، فقد جاءت الأنفاق كمحاولة لكسر هذا الحصار، الذي شمل كافة مناحي الحياة، بدءاً بالوقود، والكهرباء، والماء، والأدوية، والمواد الخام، والمواد التموينية، وصولاً إلى منع تحويل الأموال للموظفين. وقد رافق الحصار حالة من الركود والتباطؤ الاقتصادي، شمل كافة القطاعات الاقتصادية بسبب منع إدخال المواد الخام، وإغلاق أكثر من (90%) من المنشآت.

بعد سبع سنوات من تجارة الأنفاق في قطاع غزة، وبعد شهور من إغلاقها، يمكن القول بأن اقتصاد الأنفاق هو اقتصاد مُدمر، وغير منتج، رغم حله الجزئي للمشكلة الإنسانية المتمثلة بتوفير السلع الأساسية والضرورية، حيث استطاعت تلك الظاهرة أن تقوض إمكانية بناء وتأسيس اقتصاد منتج يقوم على تعظيم الموارد الذاتية المتوفرة والممكنة، تمهيداً لاقتصاد سوي يؤسس لمعالجة الخلل القائم في الميزان التجاري، ويعزز إمكانات الاقتصاد المجتمعي المؤسس على تحفيز إنتاج الخيرات المادية من سلع وخدمات من شأنها توفير المقومات المادية لتنمية اقتصادية مستدامة، تضع في المقام الأول مكافحة ظاهرتي البطالة والفقر ضمن سياسات اقتصادية مالية وتجارية ونقدية متوازنة، تتجه نحو تنمية اقتصادية مؤسسة على سريان مفعول العدالة الاجتماعية، المُغيبية عبر إصلاح الاختلالات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد الفلسطيني، القائمة على سياسات النيوليبرالية، نجم عنها تعميق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وتزايد الاعتماد على الخارج، وخصوصاً في الواردات، وتعظيم الاعتماد على المساعدات الخارجية، كذلك ضرورة أن تنتهج السلطة الفلسطينية لسياسات تضع حداً للعمل غير المنتج والشراء

الفاحش وغير المشروع، وتقضي على قيم الموت ليحل محلها قيم التنوير والنهضة تهيداً للحدث واللاحق بركب التقدم.

تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على ظاهرة الأنفاق الموجودة على حدود قطاع غزة مع جمهورية مصر العربية، والتعرف على إيجابياتها وسلبياتها والنتائج المترتبة على إغلاقها والبدائل الاقتصادية المتاحة، وتأثيراتها على قطاع الإنشاءات كأحد أهم القطاعات الاقتصادية المتأثرة من إغلاق الأنفاق بقطاع غزة.

1. الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة والتوجه نحو البديل الأسوأ

استمرت إسرائيل خلال الفترة الممتدة (2007-2013) في انتهاك سياسات تجاه الأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، تمثل بإغلاق خمسة معابر، ومنع إدخال البضائع. ورافق هذا الحصار الاقتصادي لقطاع غزة -إضافة لحالة الانقسام السياسي- ظهور الأنفاق كبديل عن المعابر التجارية الإسرائيلية، مما يعني تراجع حصيلة السلطة للإيرادات الضريبية من قطاع غزة، وذهابها لفئة محددة من كبار التجار والمهربين.

وفور تشكيل الحكومة العاشرة من قبل حركة حماس ازدادت الإغلاقات والعقوبات واشتد الحصار الإسرائيلي والدولي للأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى تضرر القطاع الحكومي بسبب تأخر رواتب حوالي (160) ألف موظف، وزيادة التكاليف على المستهلك بنسبة (37%)، وانخفاض ملموس في القوة الشرائية بسبب نفاذ المدخرات وتراكم الديون وهجرة رأس المال المحلي، وإغلاق الكثير من المنشآت، وتدهور القطاعات الاقتصادية، وارتفاع حاد للفقر وصل إلى (65%) في نهايات (2006)¹.

كمت تزايدت نسبة السكان في قطاع غزة الذين يتلقون المساعدات الغذائية لتصل إلى (80%)، وإغلاق مئات المشاريع ونقص كثير من السلع الغذائية، حيث تم تلبية (41%) فقط من احتياجات السوق من الأغذية مما أدى إلى ارتفاع كبير بالأسعار ونتيجة لهذا النقص نجد أن (62%) من الأسر خفضت استهلاكها، (93.5%) خفضوا شراء الغذاء، (98%) تخفيض على شراء اللحوم، (86%) في شراء الألبان ومشتقاتها. وتشير العديد من التقديرات وخاصة تقارير الأمم المتحدة إلى أن استمرار الوضع الاقتصادي في ظل الحصار أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى

1. سمير أبو مدلة، الفقر وحقوق الإنسان، ورقة عمل مقدمة للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، غزة، 2008.

(50%) منذ منتصف العام (2008)، وتجاوز نسبة الفقر (70%)².

وتقدر الخسائر الإجمالية للحصار والإغلاق بـ (50) مليون دولار شهرياً، ويقدرها البعض من (120-150) مليون كخسائر مباشرة وغير مباشرة، وارتفع عدد العاطلين عن العمل من (90) ألف إلى (160) ألف³، ووزعت تلك الخسائر كالتالي (16) مليون دولار للقطاع الصناعي بنسبة (33) %، ولقطاع الزراعة بمعدل (12) مليون دولار بنسبة (25) %، وباقي القطاعات كالخدمات والإنشاءات والتجارة والصيد بمعدل (22) مليون دولار بنسبة (42) %⁴.

كما تم توجيه ضربة قوية لما تبقى من بنية تحتية للاقتصاد الفلسطيني بفعل حظر استيراد المواد الخام، ومنع تصدير المنتجات الصناعية والزراعية للخارج، وقد كان من نتائج الحصار توقف حوالي (2000) منشأة صناعية عن العمل، أي حوالي (90) % من المنشآت الصناعية التي كانت تعمل في قطاع غزة، مما أدى إلى تسريح عمالها والبالغ عددهم نحو (70) ألف عامل، ليس بإمكانهم الحصول على فرص عمل في ظل الانهيار الكامل للاقتصاد الفلسطيني في القطاع، أما المؤسسات الأخرى فلا تتجاوز طاقة التشغيل فيها (20) % بسبب نقص المواد الخام وانقطاع التيار الكهربائي⁵.

ومن النتائج المترتبة على ذلك كذلك التراجع التدريجي في الإنتاج الحيواني والبيض والألبان بسبب ضعف توريد الأعلاف ما قد يؤدي إلى انهيار الثروة الحيوانية وخاصة الدواجن واللاحمة والبيض والتي تزيد قيمتها عن (50) مليون دولار وذلك في العام⁶ (2008).

ولنفس العام 2008، فإن اتساع حجم البطالة والفقر أدى إلى ارتفاع نسبة الإعاقة (1-6) تقريباً، حيث تبلغ القوى العاملة حوالي (348) ألف منهم (105) ألف في القطاع العام، (75) ألف يتقاضون رواتبهم من السلطة برام الله، إلى جانب (119) ألف يعملون في القطاع الخاص، منهم (20) ألف في الأونروا والمؤسسات غير الحكومية. أما العاطلين عن العمل فيقدر عددهم (124) ألف عامل يعملون ما يقارب (615) ألف نسمة مما رفع من نسبة من يعيشون تحت مستوى

2. اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008-11-25.

3. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير بعنوان «الإغلاق المفروض على قطاع غزة» الآثار الاقتصادية والإنسانية، القدس، كانون الأول، 2007، ص 5.

4. غازي الصوراني، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، الحوار المتمدن، العدد 2750، نشرت بتاريخ 2009-08-26: www.ahewar.org

5. اللجنة الاقتصادية للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، ظاهرة الغلاء - أسباب وآليات مواجهتها.

6. غازي الصوراني، المصدر السابق.

الفقر والفقر المدقع⁷. وإضافة لما سبق فقد أدت ظاهرتا الحصار والانقسام إلى انخفاض الدخل لمعظم العاملين في قطاع غزة مقارنة بالعاملين في الضفة الغربية، فقد بلغ متوسط الأجر اليومي في قطاع غزة حوالي (60) شيكل مقابل (85) شيكل بالضفة الغربية، أما في قطاع الزراعة فلا يتجاوز معدل الدخل (30) شيكل يومياً، وبالتالي فقد ارتفعت معدلات الفقر في مخيمات وقرى القطاع⁸. كما منعت إسرائيل رجال الأعمال الفلسطينيين من الخروج للعالم الخارجي، كما وفرضت حظراً على دخول المواد الخام اللازمة للصناعة، وفرضت حصاراً مشدداً على البنوك الفلسطينية في قطاع غزة مما خلق أزمة مالية مفتعلة بنقص الشيكات أحياناً والدولار أحياناً أخرى، أن الحديث عن هذه المؤشرات لا يلغي وجود أنماط استهلاكية في قطاع غزة وصلت إلى حد الترف المفرط لدى بعض الشرائح الاجتماعية الطفيلية وخاصة تجار الأنفاق عبر التحكم في الأسعار واحتكار السلع والتهريب وغير ذلك من الممارسات التي ساهمت في تزايد مخيف للأسعار. وفي نهاية الربع الرابع للعام 2013 بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة (38.5)%⁹.

إن الكثير من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية تكبل شرائح واسعة من العمال الذين يعيشون تحت خط الفقر مما حولهم إلى مجموعات اجتماعية مهمشة، تتأهبهم حالة من الإحباط واليأس والشعور بالاغتراب عن المجتمع المحيط. ونؤكد هنا إن استشرَاء ظاهرة الفقر واستفحالها في قطاع غزة لم يكن بسبب السياسات العدوانية للاحتلال فحسب لكنها نتيجة للتراكبات الداخلية طوال الأعوام السابقة للسلطة بسبب تعمق الخلل والفساد والتلوث الإداري والمالي، وتعداه إلى عدم نفاذ في النظام وسيادة القانون وفقر في القيم والعلاقات الاجتماعية والمشاركة بشكل أصبح يهدد استقرار المجتمع الفلسطيني، فقد باتت ظاهرة التسول واضحة في الشارع الفلسطيني، وزادت نسبة التسرب من المدارس، ومعدلات الأمية الوظيفية، ووصل سوء التغذية لدى الأطفال إلى (63)%، وفقر الدم إلى (59)% من النساء الحوامل. مما دفع بعض النساء للخروج وتحمل ذل السؤال، والرجال لتحمل مهانة الفقر الشديد والمدقع ومشاعر الحرمان.

وبدأت ملامح ذلك كله في الظهور على قوة النسيج الاجتماعي. حيث ارتفعت نسب وأرقام حالات الطلاق في قطاع غزة لتصل إلى (25) ألف مطلقة، وحالات العنوسة لتصل إلى (75) ألف ممن هن فوق (25) عاماً، وقد بلغت عدد حالات الطلاق في العام (2013) لوحدها (2825)، حالة

7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشرة الإحصائية للسكان 2009، كانون الثاني 2009.

8. التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة، معهد دراسات التنمية، ومركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، غزة، أكتوبر، 2009.

9. سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الربعية، الربع الرابع 2013، العدد الثالث، ص 48.

مرتفعة عن العام (2007) بحدود الضعف حيث وصلت حالات الطلاق في العام (2007) حوالي (1524) حالة¹⁰. والسبب في ذلك لا يعود إلى حالة الحصار الإسرائيلي فقط، بل إلى الانقسام واستمرار الصراع الاستقطاب بين حركتي فتح وحماس؛ كما أدى الحصار الإسرائيلي إلى تزايد عدد السكان في قطاع غزة الذين يتلقون المساعدات الغذائية لتصل إلى (80) %، كما أدى الحصار إلى نقص في الأدوية والمعدات من المستشفيات واثّر على حياة المئات من المرضى خاصة الكلى ومرضى مرض السرطان، وأدى الحصار أيضاً إلى نقص خطير في إمدادات حليب الأطفال والأدوية، كما أن العديد من لوازم ومعدات العلاج التخصصي الضرورية لإنقاذ الحياة غير متوفرة في المستشفيات وخاصة لمرضى السرطان وعمليات جراحة الأطفال، إضافة إلى تدهور في معدات المختبرات التشخيصية بالرنين المغناطيسي ومعدات التصوير بالأشعة السينية خاصة أن معظمها لا يعمل ولا يمكن إصلاحها بسبب غياب القدرة على استيراد قطع الغيار¹¹.

ويمكن بأن أوضاع الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغت أوضاعاً سيئة غير مسبقة، فإضافة إلى وضع الاحتلال الذي يكرس وضعاً بائساً من المعاناة اليومية الناجمة عن ممارساته في الإغلاق الداخلي والخارجي، وأعمال القتل، والمداهمات، والاعتقالات وهدم البيوت واقتلاع الأشجار، عانى الفلسطينيون من المقاطعة الدولية والانقسام السياسي الفلسطيني، وتدهور الأوضاع الأمنية، وتزايد هذه المعاناة مع الأزمة المالية العالمية الخانقة، والتي بدأت تداعياتها تؤثر على الاقتصادات العربية ونشر التخوف والقلق في الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى انكماش في الاقتصاد الفلسطيني تجلّى في تراجع الاستثمارات الخاصة إلى مستوى منخفض، وترافق هذا في انخفاض كبير في مستوى معيشة الفرد.

ويكفي الإشارة إلى أن متوسط دخل الفرد الفلسطيني في العام (2008) تدنى إلى (71) % عما كان عليه عام (1999) والبالغ (1589) دولار¹²، وأقل من الدول المجاورة، مصر والأردن وسوريا ولبنان، حيث انخفض الدخل الحقيقي الفردي إلى أكثر من (50) % عما كان عليه في العام (1999) حيث وصل متوسط نصيب الفرد من الدخل في العام (1999) قرابة (1750)

10. حسن الرضيع، غزة وأعوام الرمادة السبع وطبقة الأثرياء المنتظرة، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد 4421،

نُشرت بتاريخ 11-04-2014، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=409843>

11. سمير أبو مدلة، أثر الحصار على مستقبل الوضع الاقتصادي لقطاع غزة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر أثر الحصار والاحتلال على الأوضاع الاقتصادية لقطاع غزة، يونيو 2006.

12. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، العدد 15، شباط 2009، ص3.

دولار، وهبط في قطاع غزة عام (2008) إلى (850) دولار. وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بحدود (40)% قياساً بعام (1999)¹³، وشهد متوسط نصيب الفرد من الدخل في الأراضي الفلسطينية تذبذباً حيث بلغ في العام (2009) قرابة (1415) دولار ووصل في العام (2012) قرابة (1679) دولار، في حين بلغ عدد السكان في العام (2009) حوالي (3.935) مليون نسمة توزعوا (2.44) مليوناً بالضفة الغربية و(1.486) مليوناً بقطاع غزة، وفي العام (2012) وصل عدد السكان إلى (4.293) مليوناً بواقع (2.649) مليوناً للضفة الغربية و(1.644) مليوناً لقطاع غزة¹⁴.

في حين ارتفع متوسط نصيب الفرد الفلسطيني في العام (2013) إلى 2093 دولار، بعدما بلغ في العام 1996 حوالي 2000 دولار، أي ارتفع 93 دولار فقط خلال عشرين عاماً من توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفي المقابل ارتفع دخل الفرد الإسرائيلي 166 ضعف متوسط دخل الفرد الفلسطيني من 13800 دولار عام 1993 إلى 32000 دولار عام 2013، ودخل الفرد في قطاع غزة يقل عن مثيله بالضفة وبلغ في العام 2013 حوالي 1075 دولار في قطاع غزة¹⁵.

وجدير بالذكر أن النتائج العامة للأوضاع الاقتصادية لا تعكس بالضرورة حالة متشابهة بين الضفة والقطاع بسبب اختلاف تعامل الاحتلال والعالم الغربي والدولي معهما، فعلى الرغم من معاناة الضفة الفلسطينية من الاحتلال، إلا أن القطاع يعاني من حصار خانق غير مسبوق أدى إلى شلل في الحياة والمناحي الاقتصادية.

تشير التقديرات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام (2008)، إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال سنة (2008) وبنسبة (2.3)% عما كان عليه في العام 2007، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 4.535 مليار عام 2007 إلى 4.639 مليار دولار عام 2008. مع الإشارة إلى تراجع في بعض الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة وصيد الأسماك، والإنشاءات والنقل والتخزين والاتصالات، وارتفاع حجم بعض القطاعات الأخرى كالصناعة التحويلية والمياه والكهرباء وتجارة الجملة والخدمات

13. غازي الصوراني، مصدر سابق.

14. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، العدد 32، العدد السنوي للعام 2012، ص 77.

15. محمد خبيصة، مقال بعنوان أوكسفام: دخل المواطن الإسرائيلي زاد 166 ضعفاً زيادة عن نظيره الفلسطيني منذ توقيع

اتفاق أوسلو، جريدة القدس العربية، 15-09-2013، <http://www.alquds.co.uk/?p=84442>

والوساطة المالية¹⁶، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 حوالي 6797 مليون دولار. وشهد هذا العام تراجع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بقطاع غزة حيث تراجعت نسب العاملين في قطاع الزراعة من 9.6% عام 2011 إلى 8.2% عام 2013، وفي الضفة الغربية تراجعت من 12.8% عام 2011 إلى 10.3% عام 2013، وقطاع الإنشاءات شهد نمواً في قطاع غزة من 6% عام 2011 إلى 6.9% عام 2013 بسبب توفر مواد البناء المهربة عبر الأنفاق، وبلغ عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية عام 2013 حوالي 858 ألف شخص¹⁷.

وفي هذا المجال، نشير إلى أن التراجع في النشاط الاقتصادي صفة من صفات البلدان التي تعاني من الصراعات والأزمات وعدم الاستقرار لمدة طويلة، ومن هذه الصفات التي بإمكان الحديث عنها في المجتمع الفلسطيني، هي:

- معدلات بطالة وفقر عالية تضعف من ترابط النسيج الاجتماعي، حيث ارتفعت معدلات البطالة من 21.7% عام 2007، إلى 26.6% عام 2008، وإلى 24.5% للعام 2009، وإلى 23% للعام 2012، وإلى 27.9% في العام 2013، وكذلك الفقر ما زال مرتفعاً يقترب من 21.7% في العام 2013¹⁸. وبلغ متوسط البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 2007-2012 حوالي 23.4% ووصلت بقطاع غزة إلى 34.4% وفي الضفة الغربية وصلت إلى 18.15% لنفس الفترة¹⁹.

- ارتفاع في معدلات أسعار المواد الاستهلاكية خاصة أعوام 2008، 2009 مما شكل انزلاق الاقتصاد الفلسطيني إلى الركود التضخمي أي ركود يرافقه ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، في الوقت الذي دخل فيه الاقتصاد العالمي مرحلة ركود بسبب الأزمة المالية العالمية، وبالأحرى الأزمة الاقتصادية العالمية، وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في حزيران 2013 في الأراضي الفلسطينية بمعدل 1.28%، وفي قطاع غزة تراجع بحدود -1.96% بسبب انخفاض أسعار التبغ والمشروبات والمواد الغذائية المهربة من الأنفاق²⁰.

16. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2008، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2009، ص 307.

17. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، العدد 33، العدد السنوي للعام 2013، ص 59، 60، 7.

18. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، العدد 35، العدد السنوي للعام 2014، ص 55.

19. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، نيسان إبريل 2012، ص 80-78. (حساب المتوسطات إعداد الباحث).

20. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، العدد 34، العدد السنوي للعام 2013، ص 51-52.

- تشوه كبير في البنية الهيكلية للاقتصاد ، وحدوث تحول في القاعدة الصناعية لصالح الأنشطة المنخفضة الإنتاجية والمتدنية الأجور.
- انتقال عدد كبير من العمال من القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم وهذا أوجد اقتصاد خفي بالأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص حيث وصلت قيمة الاقتصاد الخفي في قطاع غزة عام 2012 قرابة 2 مليار دولار ، ويذكر أن الاقتصاد الخفي يساهم بنسبة 16.9% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً بقيمة تصل إلى 817 مليون دولار²¹.
- انتقال منشآت عديدة إلى البلدان المجاورة ، ولجوء آخرين للاستثمار بالخارج.
- حدوث هجرة داخلية في اتجاه منطقة رام الله ، وهجرة أصحاب الكفاءات للخارج.
- استمرار سوء توزيع الدخل والاستهلاك لصالح الأغنياء وازدياد التهميش والإقصاء²².
- ومن الملاحظ أن أداء القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2013-2007 ، قد اتسمت بالإرباك وعدم التوازن ، بسبب اختلاف الأوضاع وظروف الاحتلال والحصار بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ تحسنت الأوضاع الاقتصادية نسبياً في الضفة ، بينما تصاعد الحصار وتزايدت المعاناة في القطاع ، حيث قام محرر الصفحة الاقتصادية في موقع يديعوت أحرونوت بإجراء مقارنة بين اقتصاد الضفة وغزة ونشرتها وكالة فلسطين الإعلامية ، وتوصلت لنتائج منها أن 80% من سكان غزة يعتاشون دون دولار واحد يومياً ، وأن دخل الفرد بالضفة الغربية ضعف دخل الفرد بغزة ، وأن إجمالي المساعدات والمنح التي وصلت الضفة عام 2008 بلغت 1.4 مليار دولار ، مقابل 100 مليون دولار لغزة. وأن دخل الفرد بغزة يقترب من دخل الفرد الأفريقي وغزة تعاني من انكماش اقتصادي بثلاثة أضعاف الانكماش بالضفة الغربية نتيجة لانخفاض التصدير بنسبة 90% وتراجع قيمة الصادرات من الورود والفراولة من 10 مليون دولار سنوياً لبضع آلاف من الدولارات²³.

21. أحمد الأستاذ ، بفضل الأنفاق: بليون دولار «خفية» قيمة اقتصاد قطاع غزة في العام 2012 ، وكالة سما للأخبار ، www.samanews.com

22. المراقب الاقتصادي والاجتماعي ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ، العدد 15 ، شباط 2009 ، مصدر سبق ذكره ، ص 6.

23. دراسة مقارنة بين اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة ، فلسطين الإعلامية ، 05-12-2009 ، <http://archive.fnpn.net/ar/news/35551.html>

● تزايد الاعتماد على الأنشطة الطفيلية غير المنتجة وتركزها في مجالات المضاربة وخصوصاً في الأراضي والعقارات خلال الفترة 2009-2013 وأيضاً تزايد ودائع الجمهور في المصارف دون أن تجد مكاناً مناسباً في قطاعات الاقتصاد الحقيقي ويتضح ذلك من خلال المؤشرات التي تدل على تزايد حجم الودائع وبلوغها حسب تقارير سلطة النقد الفلسطينية نهاية الربع الرابع للعام 2013 حوالي 8.360 مليار دولار لغزة والضفة، وبحدود فاقت إجمالي الناتج المحلي، وبلغت الأرباح التي حققها الجهاز المصرفي الفلسطيني من 1997 ولغاية أيار 2014 حوالي 1023 مليون دولار²⁴، وتلك الأرباح لم تتجم عن استثمارات في الأراضي الفلسطينية وإنما بالخارج، حيث تبلغ الأصول الفلسطينية المستثمر في الخارج حوالي 6101 مليون دولار وتبلغ أرصدة الالتزامات الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني حوالي 4940 مليون دولار²⁵. مما يعني تزايد هروب الأموال بموافقة سلطة النقد حتى عام 2008 كان الاستثمار في الخارج، ولكن بعد 2008 ومع سياسة الإقراض المحلي، تغير الحال، ولهذا تدعي سلطة النقد بنجاح سياسة الاستثمار المحلي، وتبلغ ودائع الجمهور الفلسطيني بقطاع غزة في نهاية العام 2013 قرابة 3390.3 مليون دولار وبلغت في نهاية العام 2012 حوالي 3131.8 مليون دولار وهذا يعني ارتفاع في حجم الودائع في مقابل تراجع الإنتاج والانكماش في أغلبية الأنشطة الإنتاجية والتجارية الناجمة عن إغلاق الأنفاق في مايو 2013²⁶.

2. تأثير إغلاق الأنفاق على قطاع الإنشاءات في قطاع غزة

يعتبر قطاعات الإنشاءات من أكثر القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني، وتحديدًا بقطاع غزة، تأثراً بالحصار وإغلاق الأنفاق منذ مايو للعام 2013، حيث تشير التقارير الصادرة من جهات رسمية فلسطينية في قطاع غزة، أن إغلاق الأنفاق رافقه تراجع قطاع الإنشاءات بشكل كبير وإلى تباطؤ في الأنشطة الاقتصادية والتراجع كان في معظم القطاعات، حيث بلغ عدد العاملين في قطاع الإنشاءات قبل إغلاق الأنفاق وأثناء توفر المواد الإنشائية حوالي 30 ألف عامل بشكل مباشر و40 ألف عامل بشكل غير مباشر (في القطاعات الصناعية والخدماتية الأخرى المصاحبة للإنشاءات)، مما يعني ارتفاع في مستوى المعيشة وتحسن الأداء الاقتصادي حيث بلغت مساهمة الإنشاءات في العام 2013 قرابة 34% من الناتج القومي الإجمالي، وشكلت

24. أيهم أبو غوش أرباح البنوك العاملة في فلسطين منذ العام 1997 بلغت 1.023 مليار دولار، جريدة حياة وسوق، السنة الرابعة، العدد 153، 18 أيار 2014.

25. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير للنتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين العام للربع الثالث 2013، ص 1.

26. سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الربعية، الربع الرابع للعام 2013، العدد الثالث، ص 19.

القوى العاملة في هذا القطاع 23% من إجمالي القوى العاملة، ومع إغلاق الأنفاق فقد 70-100 ألف شخص أعمالهم مما صاحبه ارتفاع في معدلات البطالة من 32% إلى 42%، وكذلك ساهم ذلك إلى تزايد العجز في الوحدات السكنية في قطاع غزة حيث بلغ العجز التراكمي منذ العام 2007 ولغاية يونيو 2014 قرابة 40 ألف وحدة، وعليه فإن حاجة قطاع غزة وخلال العشر سنوات القادمة إلى 10 آلاف وحدة كمتوسط سنوي، أما حاجة قطاع غزة السنوية من مواد البناء فهي كالتالي: (حديد 1500000-1200000 طن سنوياً)، (اسمنت 2000000-1600000 طن سنوياً)، (حصمة وبسكورس تقريبا 5000000 طن سنوياً).

وخلال سنوات الحصار فإن الكميات التي تدخل قطاع غزة عبر المعابر الإسرائيلية وبعد إغلاق الأنفاق فلا تتجاوز 10% من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة، والنمو السنوي للوحدات السكنية فهي 5000 وحدة بدون الوحدات المدمرة في العدوان الأخير والبالغة 10 آلاف وحدة بشكل كامل. ومنذ العام 2007-2010 لم تدخل مواد إنشائية من الأنفاق، وبدأ الدخول وبشكل كبير منذ بداية العام 2011 ولغاية مايو 2013 وبكميات استطاعت تغطية السوق بالكامل، وبأسعار منخفضة نسبياً قياساً بأسعار المواد المستوردة رسمياً من المعابر الإسرائيلية، حيث بلغ الفرق في أسعار الحديد المُهرب والمستورد رسمياً بحدود 3%، أما الاسمنت فيقل سعره عن المستورد بحدود 30%، أما الحصمة والبسكورس فتقل بحدود 12% أما الوحدة السكنية فيبلغ الفرق في تكلفة إنشائها ما بين الرسمي والمستوردة حوالي 1-8%، أما الاحتياجات الفعلية وبعد إغلاق الأنفاق ووقف البروتوكول القطري عدا الذي يدخل عبر المعابر الإسرائيلية فهي كالتالي: (حديد 120000 طن، واسمنت 1600000 طن، وحصمة وبسكورس حوالي 4500000 طن) باستثناء ما يحتاجه القطاع من إعادة الأعمار نتيجة عدوان الجرف الصامد في يوليو 2014.

ولا تشكل المواد الإنشائية التي تدخل غزة عبر المعابر حالياً 10% من حاجة السوق مما ولد فجوة بين الطلب الفعلي لمواد البناء والعرض الموجود بحدود 95%، وفي دراسة لاتحاد المقاولين الفلسطينيين 2014 وقيل العدوان الأخير فإن هناك مشاريع بقيمة 800 مليون دولار قد توقفت بسبب نقص مواد البناء، وعن الوضع الطبيعي الذي ساد قبل عام 2007، فإن غزة وحسب تقارير رسمية تحتاج لحوالي 400-500 شاحنة يومياً، وعن نسبة مواد البناء كنسبة من إجمالي السلع والبضائع المهربة من الأنفاق فقد بلغت في الفترة من نهاية العام 2011 ومايو 2013 حوالي 60-70%، ونجم عن تزايد التهريب عبر الأنفاق فقدان السلطة الفلسطينية لحدود 160-200

مليون دولار سنوياً بسبب بلوغ التهريب لحدود مليار دولار فقط في الفترة من نهاية 2011 ومايو 2013، وهذا يعني أن السلطة فقدت ما يقارب 10-12% من إجمالي إيراداتها الضريبية²⁷.

وحسب إحصاءات وزارة الاقتصاد الوطني فإن قطاع غزة بحاجة لحدود 91 ألف وحدة سكنية، إضافة لـ 17 ألف وحدة سكنية أخرى تضررت من عدوان الجرف الصامد، وقدرت الوزارة أن الفرق بين أسعار المواد المهربة عبر الأنفاق والمستوردة بشكل رسمي من 30-40%، وأن مواد البناء تشكل 40-50% من حجم التهريب وأن غزة خلال السنوات الخمسة القادمة ستعاني من عجز في الوحدات سيصل إلى 70 ألف وحدة سكنية، وبسبب إغلاق الأنفاق دخل 30 ألف عامل في البطالة، وعن واردات المعابر الإسرائيلية شهرياً من مواد البناء وقبل الإغلاق بلغت كالتالي 7000 طن أسمنت، و80000 طن حصمة، و1200 طن حديد، و4000 طن خشب²⁸.

أما الخسائر المباشرة لقطاع غزة تجاوزت الـ 500 مليون دولار بسبب إغلاق الأنفاق وأبرز الخسائر مُني بها قطاع الإنشاءات الذي ساهم في الربع الثاني من العام 2013 بنحو 23% من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 135 مليون دولار²⁹.

ومع إغلاق الأنفاق وتدمير مئات المنشآت الاقتصادية في عدوان الجرف الصامد في يوليو 2014 فقد أدى ذلك لارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى 55% مع استمرار حالة الركود وبدرجات مرتفعة نسبياً³⁰.

27. مقابلة مع نبيل أبو معيلق، نقيب اتحاد المقاومين الفلسطينيين بتاريخ 2014-09-29.

28. مقابلة مع أسامة نوفل، مدير بوزارة الاقتصاد الوطني بغزة، بتاريخ 2014-09-29.

29. مقابلة مع ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة تجارة وصناعة محافظة غزة، بتاريخ 2014-09-29.

30. مريم الشويكي، توقعات باستمرار انكماش الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة القادمة، وكالة فلسطين أون لاين،

نُشر الخبر بتاريخ 2014-09-19، <http://felesteen.ps>

الجدول رقم (1): بعض الاحتياجات لقطاع الإنشاءات في قطاع غزة لعام 2014.

النسب والأرقام	البيان
100 - 70	عدد العاملين في قطاع الإنشاءات بالآلاف خلال الفترة 2008-2013
5	العجز السنوي من الوحدات السكنية بالآلاف
91+ 17 بعد عدوان الجرف الصامد	حاجة غزة من الوحدات السكنية في الوقت الراهن بالآلاف
200-160	خسائر الحكومة الفلسطينية (الضفة الغربية) من سيادة ظاهرة الأنفاق سنوياً بالمليون دولار.
12-10	خسائر إيرادات السلطة من الضرائب بقطاع غزة بسبب الأنفاق سنوياً%
تشكل 10% من حاجة السوق	الكميات التي تدخل الآن من المعابر الإسرائيلية بعد مايو 2013
500-400	عدد الشاحنات التي يحتاجها قطاع غزة يومياً بالشاحنة
2000000-1600000	حاجة غزة من الأسمنت سنوياً بالطن
1500000-1200000	حاجة غزة من الحديد سنوياً بالطن
5000000	حاجة غزة من الحصى والبسكورس سنوياً بالطن
تتراوح بين 15-18%	الفرق بين أسعار الوحدة السكنية في حالة السلع المهربة والمستوردة رسمياً
تبلغ 95%	فجوة الطلب والعرض في قطاع الإنشاءات
500 مليون دولار	حجم الخسائر الاقتصادية لإغلاق الأنفاق بقطاع غزة
مواد التنظيف، المواد الغذائية، المولدات الكهربائية، السجائر، اسطوانات الغاز، أدوات السباحة، الدرجات الهوائية، الأدوية البيطرية، الأحذية والملابس، مواد البناء من أسمنت وحصى وحديد، الوقود، بعض الحيوانات كالعجول، قطع غيار للسيارات، الفاكهة.	أهم السلع المهربة من الأنفاق

المصدر : من إعداد الباحثين بناءً على البيانات الواردة في الصفحتين أعلاه بناءً على عدة مقابلات.

3. التجارة غير الشرعية عبر أنفاق التهريب بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية

1. ظاهرة الأنفاق: النشأة والهدف

تمثل المدن الحدودية تاريخياً الملاذ لكل من يلجأ إليها من الخارجين عن القانون أو المهربين، كما هي أيضاً ملاذ وجسر للمناضلين من أجل الحرية. وبالتالي فإن الحديث عن التهريب والأنفاق في مدينة رفح جنوب غزة هو حديث عن ظاهرة تاريخية في المرحلة الممتدة من 1949-1967، ثم بعد احتلال قطاع غزة والضفة الغربية حتى قيام السلطة 1994 وحتى الآن، وبعد انسحاب الاحتلال الإسرائيلي عام 1982 من سيناء شكلت عملية الانسحاب المحطة التاريخية في تفعيل التهريب وبداية ظهور ظاهرة الأنفاق السرية لأغراض تهريب المنوعات عموماً، بالإضافة لما تحتاجه المقاومة.

أول نفق اكتشف من قبل الاحتلال كان عام 1983، أي بعد أقل من عام من تطبيق اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل 1982، أو ما يسمى عند أهالي القطاع بعملية الفصل. مع ذلك فإن الأنفاق في تلك الفترة كانت محدودة جداً وكانت سلطات الاحتلال تحاول السيطرة عليها ومنعها وهدم ما تكتشفه منها، خوفاً من دخول السلاح لفصائل المقاومة المسلحة وخصوصاً مع بداية الانتفاضة الأولى عام 1987.

واتسم عمل الأنفاق قبل عام 2000 في عمليات تهريب المخدرات والذهب، أي المنوعات التي تدر أرباحاً هائلة، ونادراً ما كان يهرب السلاح للمقاومة، ومع بداية انتفاضة الأقصى في الربع الرابع من العام 2000، بدأت الأنفاق تأخذ منحى آخر وهو تهريب السلاح لفصائل المقاومة³¹، وازداد عددها وتوسع نشاطها، وعملت سلطات الاحتلال مع بداية الانتفاضة على تفجير أي نفق يتم اكتشافه مما أدى إلى استشهاد واعتقال العشرات ممن كانوا يعملون بالأنفاق، ولكن لم يمنع ذلك من مواصلة العمل بها، بل استمرت وتواصلت دون توقف، كما عملت فصائل المقاومة على حفر العديد من الأنفاق ليس بهدف التهريب، مما أدى إلى ردود فعل إسرائيلية تمثلت بهدم مئات المنازل الحدودية في مدينة رفح، أو تفجيرها بالآليات الإسرائيلية المتمركزة على الشريط الحدودي.

31. غازي الصوراني، أنفاق رفح وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الحوار المتمدن، العدد، 2495، 14-02-2008، ص1.

ومع إخلاء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في سبتمبر 2005، تزايدت الإغلاقات والحصار لقطاع غزة، ليصبح هذا الحصار مبرمجاً ومشدداً بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007، ليشهد الحصار العدواني الذي طال كل مرافق الحياة بما في ذلك منع استيراد السلع والمواد الخام، حيث تم حصر الاستيراد في قائمة سلع أساسية لا تتجاوز العشرات من المواد الغذائية والطبية إضافة إلى الوقود في بعض الأحيان.

لذلك لم يكن مستغرباً أن تتجدد وتتسع عملية بناء الأنفاق بدون أي تنظيم أو إشراف كشكل من أشكال التحدي للحصار، وتعزيز صمود المواطنين والتخفيف عن السكان المحاصرين في قطاع غزة الذي تجاوز عددهم المليون ونصف، وأصبحت الأنفاق شريان الحياة الرئيسي لقطاع غزة المحاصر منذ حوالي الثلاث سنوات وتعتبر المفتاح الذي يبقي حماس في السلطة، وتعمل الواردات تحت الأرض والذي تتراوح ما بين الغذاء والملابس والوقود على منع انهيار اقتصاد غزة، فقد أصبحت ظاهرة الأنفاق المصدر الرئيسي للسلع في غزة ومع كل وقت يتواصل فيه الحصار، تزداد أهمية الأنفاق أيضاً، رغم أثارها الكارثية على أي شكل من أشكال الاقتصاد الإنتاجي أو التنمية المستدامة.

إن عملية التهريب عبر أنفاق رفح، هي عملية تختلط فيها الدوافع والأسباب، فالبعض من أعضاء التشريعي من قيادة حماس اعتبر أن الأنفاق مهمة للتخفيف من الحصار، وأن الأنفاق تقدم خدمة لشعبنا وتمثل دعماً وصموداً له بديلاً لكسر الحصار³². وتختلط الدوافع والأسباب لدى العاملين بصورة مملوءة بالتناقض والمفارقات، بدءاً من أسباب البطالة والفقر والحاجة، وصولاً إلى جشع التجار والعصابات عبر تهريب كل أنواع السموم والمخدرات، مروراً بما بينهما من متنفذين وكبار، التجار الذين يتحكمون بالسوق والأسعار ويحتكرون السلع، بأسعار عالية، لا هم لهم سوى تحقيق الحد الأعلى من الأرباح، دون الأخذ بالاعتبارات الإنسانية أو الوطنية³³.

2. ظاهرة الأنفاق جغرافياً وعددياً

يبلغ طول الشريط الحدودي من البحر غرباً حتى حدود عام 1967 شرقاً تقريباً 13 كيلو متر، لكن المسافة التي تمتد بها الأنفاق تقارب 8 كيلو متر وتمتد من تل زعرب غرباً حتى نهاية منطقة الجرادات شرقاً أي شرق معبر رفح، وهذه المسافة تربتها طينية وهي التي تصلح لحفر الأنفاق.

32. حوار مع النائب في المجلس التشريعي إسماعيل رضوان، ورشة بعنوان الأنفاق : مصلحة وطنية لكسر الحصار أم

وسيلة لازدياد أثرياء الحرب، البيادر السياسي، www.al-bayader.com

33. غازي الصوراني، أنفاق رفح وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مصدر سبق ذكره، ص2.

وهي مساحة حدودية معروفة بكل تفاصيلها الطبوغرافية للمهربين من العشائر والعائلات التي تجمعهم العلاقات التاريخية والمصالح وصلات الدم والقربى عبر تواجدهم على جانبي الحدود وعزز تواصل وسيطرة هذه العائلات في الجانبين المصري والفلسطيني ارتباطاً بمصالحهم، مما وفر المقومات المطلوبة لعمليات التهريب عبر التعاون مع عدد من المتفذين من رجال العصابات أو التنسيق مع بعض عناصر الأمن الفلسطيني دون إغفال سيطرة حركة حماس على عدد من الأنفاق إلى جانب ترخيص الأنفاق الأخرى. دون أي رقابة على السلع من حيث صلاحيتها أو أسعارها.

وقد تزايد عدد الأنفاق من 20 نفق في منتصف 2007 إلى أن وصل حسب بعض التقديرات إلى 500 نفق متعدد الأشكال والأغراض حتى نوفمبر 2008³⁴. ويقدر البعض أن العدد وصل إلى 800 نفق تقريباً سواء الجاهزة وتعمل أو التي قيد الإنشاء³⁵. وفي حين أعلن وزير الاقتصاد بحكومة غزة أن عدد الأنفاق يصل إلى 1400 نفقاً³⁶، وفي المقابل فقد أعلن قائد قوات حرس الحدود المصري أن القوات المصرية المسلحة قد دمرت ولغاية 24 إبريل للعام 2014 قرابة 1532 نفقاً³⁷.

ويتراوح طول الأنفاق من 200-1000 متر ويصل أحياناً إلى 1500 متر ويتراوح عرضها من نصف متر إلى مترين، بينما يصل ارتفاعها إلى متر ونصف، وهي تحفر على عمق يتراوح من 8-15 متر تحت سطح الأرض ويصل أحياناً إلى 30 متر تحت الأرض، لكن تجد بعض الأنفاق نظام طوابق أي تجد نفق على عمق 8 متر، وتحت نفق على عمق 15 متر، وثالث على عمق 20 متر، أما بالنسبة لتكلفة حفر النفق فإنها تتراوح ما بين 70-100 ألف دولار حسب طول النفق (تكلفة المتر الواحد 100 دولار)³⁸.

يوجد بالنفق أكثر من شريك وتدار عبر الأسهم، حيث يحدد سعر السهم وعدد الشركاء ونظام توزيع الأرباح على المساهمين، ومع اشتداد الحصار أصبح يهرب عبر الأنفاق المواد والسلع بأنواعها المختلفة بما فيها الأجهزة الكهربائية وخاصة التي تدر الأرباح، لكن المحروقات بأنواعها المختلفة تدخل عبر الأنفاق باستثناء الغاز حيث فشلت عدة محاولات لإدخاله وهي الوحيدة من السلع الإستراتيجية التي تباع بنحو نصف سعرها مقارنة بما يأتي من إسرائيل

34. اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008-11-25.

35. زياد جرجون، ظاهرة الأنفاق هل أصبحت أمراً واقعاً: معلومات حول الأنفاق، الحوار المتمدن، العدد 2497، 2008-02-16 ص2.

36. حوار مع وزير الاقتصاد بحكومة غزة علاء الرفاتي، وكالة الوطن، 2013-12-17، <http://www.elwatannews.com/news/details/373948>

37. مؤتمر صحفي لقائد قوات حرس الحدود المصري، سكاي نيوز عربية، 2014-04-24، www.skynewsarabia.com

38. المصدر السابق، ص2.

ويضاف إليها التبغ (أي أن سعر أنبوبة الغاز لو هربت من الأنفاق فإنها ستباع بأقل من سعرها الرسمي المستورد من المعابر الإسرائيلية). أما باقي السلع فتباع بأسعار مرتفعة، ولا يجري تصدير أي مادة أو سلعة من غزة إلى مصر والخارج مثل (الورود - الخضراوات وغيرها من السلع) بمعنى إن اقتصاد غزة استهلاكي 100%، والنقد يسير باتجاه واحد فقط لسد فاتورة الواردات، أي أن الأنفاق تقوم بتهريب السلع من الجانب المصري وتصدير النقد من الجانب الفلسطيني. ويقدر البعض بأن الاستيراد الشهري عبر الأنفاق يتراوح ما بين 35-40 مليون دولار مع العلم بأنه لا يتم تصدير أي سلع إنتاجية للخارج ويقدر حجم الاستيراد السنوي بـ 650 مليون دولار سنوياً، وتقدر الأرباح التي يجنيها أصحاب الأنفاق والعاملين من 200-300 مليون دولار في حالة احتساب نسبة ربح من 30-50% تقريباً وتصل بعض الأحيان نسبة الأرباح إلى 100% وبالتالي تحقق ضعف الأرباح السنوية³⁹. وهناك من قدر حجم التهريب سنوياً بحوالي 800-1000 مليون دولار⁴⁰. وفي مقابل ذلك من الجشع للتجار والموزعين ومالكي الأنفاق تزداد معاناة المواطن الغزي عامة والفقراء خاصة.

ومع بداية شهر سبتمبر 2008 عملت بلدية رفح بجباية رسوم من أصحاب الأنفاق تحت مسمى نشاط تجاري عبر الحدود أو حسب تسمية البعض وزارة المعابر الأرضية ويدفع صاحب كل نفق مبلغ عشرة آلاف شيكل أي ما يعادل 2600 دولار رسوم ترخيص، ومن لم يدفع يمنع من استكمال حفر نفقه، أو يغلق إن كان يعمل، وتقوم شركة الكهرباء بفرض رسوم اشتراك كهرباء لكل نفق، الآن كل نفق بحاجة إلى خط كهرباء، ورسوم اشتراك الكهرباء تبدأ من 1000 شيكل ويصل إلى 3000 شيكل أحياناً أي حوالي 800 دولار.

3. العمالة بالأنفاق وخطورتها

أصحاب الأنفاق هم من صغار السن ما بين 25 سنة إلى 40 سنة، ودافعهم جني الأرباح بأقصى سرعة ممكنة، وهم جمهور حماس أو المحسوبين عليها، أو أشخاص عاديين ومن بعض التنظيمات الأخرى، أو من التجار ورؤوس الأموال، ويبلغ عدد العمال العاملين بالأنفاق أكثر من 12 ألف عامل، ويستثنى من ذلك من يعمل بالتجارة أو النقل والتوزيع ليصل العدد إلى حوالي

39. غازي الصوراني، ورشة عمل حول أنفاق غزة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الحوار المتمدن، العدد

2495، 12-14، ص3.

40. مازن العجلة، إغلاق الأنفاق : خطوة في المسار الصحيح، الحوار المتمدن، العدد 4243، 2013-10-12، <http://www.ahewar.org>

15 ألف، أغلبهم من مدينة رفح والجزء الباقي من مدن ومخيمات غزة، لكن الجزء الأكبر من محافظتي رفح وخان يونس، وتوجد نسبة من هؤلاء العمال من الأطفال صغار السن⁴¹.

إن ارتفاع عدد العاملين بالأنفاق من أبناء محافظة رفح أدى الى انخفاض نسبة البطالة في رفح إلى أقل من 20% بعد أن كانت حوالي 50% من أصل القوى العاملة في رفح البالغة حوالي 18 ألف عامل، ويعود الانخفاض إلى حالة "الانتعاش" الاقتصادي الوهمي الذي تعيشه مدينة رفح في ظل ازدهار ظاهرة تجارة الأنفاق، حيث أصبحت مدينة رفح "سوق حرة" لأبناء محافظات غزة، ودب النشاط الاقتصادي في المحلات التجارية والمطاعم والخدمات وحركة النقل والمواصلات⁴².

وبالرغم من أن الأنفاق سبيل للتخفيف من معاناة المواطن الغزي في إدخال جزء لا يستهان به من احتياجاته، التي منعها الاحتلال الإسرائيلي، لكن هذه الأنفاق أصبحت تسميتها لدى بعض الغزيين بأنفاق الموت حيث تبتل كل شهر عدد من الشبان حافري الأنفاق، أو العاملين بها، الذين يبحثون عن لقمة العيش حتى لو كانت كلفتها أعز شيء في الدنيا وهي الحياة.

باتت أنفاق رفح ممرات الموت اليومي لأبناء شعبنا، غزة المنكوبة بالعدوان والاحتلال، غزة المنكوبة بالانشقاق والانقلاب، غزة التي تموت كل يوم مئة مرة ولا تنام. فالشبان العاملون تحت الأرض تتعرض حياتهم للعديد من المخاطر بدءاً بالانهيارات المتتالية، مروراً بتسرب الوقود والمواد السامة والصعقات الكهربائية وحوادث السقوط وليس انتهاء بالغارات الإسرائيلية التي عادة ما تشن بشكل مفاجئ وتحصد العديد من الأرواح، حيث حصدت الأنفاق 141 قتيل و 353 مصاب منذ 2006-2009⁴³. وفي آخر إحصائيات مركز الميزان لحقوق الإنسان للعام 2013 فقد ارتفع عدد القتلى إلى 232 قتيل وإصابة 597 آخرين⁴⁴، غالبيتهم من الشباب والأطفال قضا جميعاً إما بالحفر، أو بالإنفجارات والحريق. والفاجعة تتكرر كل يوم يظللها الاستهتار التام بحياة المواطنين وسلامتهم بل واستغلال معاناتهم من قبل أمراء الأنفاق والباحثين عن جني مزيد من الأرباح دون توفير أي شكل من أشكال السلامة حتى لا يستمر النزف المؤلم. وبعد تزايد حوادث الموت بالأنفاق قامت وزارة الداخلية بالحكومة المقالة، باستدعاء مالكي الأنفاق

41. عيلة أبو علي، اقتصاد الأنفاق في غزة، 2008-12-20.

42. غازي الصوراني، ورشة عمل حول أنفاق غزة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مصدر سبق ذكره، ص 2.

43. الكوفية برس، موقع إلكتروني، 2009-02-23.

44. مركز الميزان لحقوق الإنسان، ظاهرة الأنفاق: أرقام مخيفة، شبكة القدس للحوار، 2013-02-28، www.elqudos.com

وطلبت منهم دفع الدية الشرعية لعائلة كل عامل يقتل بالأنفاق ويصل التعويض عن الوفاة الى 20 ألف دينار أدرني⁴⁵.

وعلى الرغم من المخاطر يجرى العمل بسبب الحاجة والنسبة العالية من البطالة، حيث نجد الإقبال على العمل بالأنفاق يتزايد. وكثير منهم من يقول انه يشعر خلال تواجده داخل النفق كأنه في قبر ويتوقع أن يأتيه الموت في أي لحظة، كما أن ضيق النفق وقلة التهوية فيه يزيد من المخاطر التي يتعرض لها العاملون، لكن في النهاية يؤكدون إنهم مضطرون للعمل في الأنفاق للتمكن من توفير متطلبات أسرهم التي تعيش ظروفًا صعبة⁴⁶. أما أجورهم فمنهم من يتقاضى 30 شيكلاً ومنهم 200 شيكل حسب المنطقة التي يعمل بها وخطورتها، فبعضهم يتعرض للموت ثم يعود مرة أخرى للعمل والسبب عدم وجود فرص عمل. ولكن في ظل تزايد حالات الموت يجب الدعوة الى ترشيد العمل في الأنفاق وتنظيمه على قاعدة الحفاظ على أرواح أبناء الناس، فالأنفاق أدت الى ظهور أغنياء جدد على حساب معاناة أبناء شعبنا وعذاباتهم، وهذه الفئة من المواطنين اغتنت على حساب أرواح المواطنين وكرامتهم⁴⁷. ويصف البعض الموت بالأنفاق قائلاً: (مئات الأنفاق المنتشرة على الحدود، مئات الشبان ينتظرون الانخراط في اللعبة... اكتب وصيتك الأخيرة، فأنت تواجه المجهول، لكنها الأرض التي احببت، شمر عن سواعذك، وكن رجلاً، أنت الآن على عمق 20 متر في ارض غزة، توكل على الله وأنجز وريدتك... 12 ساعة في الجحيم، لكن تذكر أن هناك أفواهاً جائعة تنتظرك. هنا الموت رحيم وسريع... لا ألم... ولا فسفور أبيض... ولا جندي إسرائيلي يستخدمك كدرع بشري، هنا لا سجن ولا سجان، هنا الله والنفق والظلمة والتنفس البطيء وقلبك الصغير)⁴⁸.

4. سلع الأنفاق وأسعارها

عند الحديث عن الأنفاق لا يمكن تجاوز الحديث عن الأنفاق باعتبارها وسيلة لإمداد المقاومة بالسلح في مرحلة سابقة ولاحقة، وباعتبارها منفذاً وحيداً لتزويد سكان القطاع بالسلع الضرورية التي يحتاجونها في وضع الحصار الراهن (التي تقدر بأكثر من 9000 سلعة منعت إسرائيل توريدها)⁴⁹.

45. تجارة التهريب عبر الأنفاق بين مصر وغزة، وكالة القدس، www.alquds.com

46. محمد الجمل، الوجه الآخر لأنفاق رفح، مخاطر تهدد بنية المجتمع وتعيق التطور الاقتصادي 2010-2011-25، صحيفة الأيام.

47. وسام فتحي، أنفاق الموت وحوادث القتل اليومي، مسؤولية من، الاتجاه الديمقراطي، 2009-8-2، ص2.

48. عطا مناع، مذكرات فاسد- الأنفاق- الورقة الثانية، الثلاثاء، 2009-12-1.

49. غازي الصوراني، ورشة عمل حول أنفاق غزة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مصدر سبق ذكره، ص2.

فبضائع الأنفاق، تغزو اليوم السوق المحلي الفلسطيني، فهي تشمل كافة أنواع الطعام، الملابس، أثاث المنزل، بضاعة أضطر المواطن الغزي التعامل معها رغم قلة جودتها وارتفاع أسعارها، ويشتكي البعض من بضاعة الأنفاق التي لا يجدون فيها منتجاً بديلاً لا يرتقي إلى درجة القبول لدى المستهلكين، ولا تقنعهم أسعارها.

أما أهم سلع الأنفاق فهي، مواد التنظيف، مواد غذائية، مولدات كهربائية، دراجات هوائية، قطع غيار للسيارات، أدوات سباكة، أحذية، ملابس أطفال، اسمنت، أدوية بيطرية، سجاائر، اسطوانات الغاز، العجول، وبعض الحيوانات، كما أصبحت الأنفاق مصدر رئيسي لإدخال الوقود إلى قطاع غزة، في ظل الحصار. حيث يوجد حوالي 12 نفق تستخدم لإدخال الوقود بمتوسط 20 ألف لتر لكل نفق يومياً. وهناك أنفاق لإدخال الاسمنت حيث تم إدخال هذا النوع من البضائع من خلال 6 أنفاق بمعدل 30-35 طن اسمنت يومياً، إضافة لذلك فقد استخدمت الأنفاق لإدخال بعض الأشخاص الذين لم يتمكنوا من دخول الأراضي الفلسطينية نتيجة لإغلاق المعابر وخاصة معبر رفح⁵⁰.

ويقوم تجار الأنفاق بالاستيراد حسب طلب السوق المحلي أي أن السوق هو الذي يحدد احتياجاته كما أن هذه السلع تعتبر الأغلبية منها سلع عادية أو مكملات أو كمالية وفي الغالب لا تكون سلع أساسية. وتدخل المواد والسلع بكافة أنواعها لكنها تعتبر أسوأ البضائع ومرتفعة الأثمان، وما يصل يرتبط بحجم الإرباح التي تحققها، حيث أن بعض السلع التي تدخل غزة سعرها أضعاف مضاعفة مقارنة مع سعرها بغزة قبل الحصار، باستثناء السجاائر والمحروقات (السولار- البنزين- الكاز) التي تدخل عبر تمديدات أرضية وسعرها أقل مما يصل من إسرائيل بأكثر من النصف، وجرّت محاولات من قبل أصحاب الأنفاق لإدخال غاز الطهي عبر تمديدات وأجهزة ضخ متطورة لكنها لم تنجح حتى الآن.

وتتسم بعض البضائع بعدم الجودة، وعدم الرقابة على الأسعار، حيث أن الأسعار تتضاعف دون أي رقابة خاصة على السلع الضرورية، حيث ارتفعت أسعار العدس والبقوليات والزيت والفواكه والمعلبات والملابس والأحذية والشمع ووسائل التدفئة، بصورة غير مسبقة بسبب استغلال التجار، بنسب تصل إلى 200%-400% من سعر السلعة بسبب الاحتكار والسوق السوداء⁵¹.

50. وليد أبو عمرة، تجارة الأنفاق وأثارها على الاقتصاد الفلسطيني، بحث تخرج بكالوريوس، جامعة الأزهر، 2009، ص26.

51. غازي الصوراني، ورشة عمل حول أنفاق غزة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الحوار المتمدن، العدد 2465، 2009-12-14، ص4.

ولم يتوقف عمل الأنفاق على تهريب البضائع والوقود فقط بل امتد الى تهريب الحيوانات. وتتنوع الحيوانات المهربة حيث تشمل الأبقار والماعز وصولاً الى القروذ والتماسيح والطيور، لحديقة حيوان غزة، فعلى سبيل المثال قام مجموعة من الشباب بتهريب أسد تم تخديره، وبعد أن دخل النفق، وقبيل وصوله الى الجانب الفلسطيني ذهب أثر المخدر، وكاد الأسد أن يفتك بالشباب لولا إطلاق النار عليه للنجاة⁵².

وأخيراً يعزى التجار ارتفاع الأسعار الى جشع المهربين المصريين والمتعاملين مع الإنفاق، حيث يقول البعض أن التجار المصريين يستغلوا الوضع قائلين، معكم المال ومعنا البضاعة، واشتروا بسعرنا، والمضطر يركب الصعب. ويقول آخر أن السبب في غلاء الأسعار هو الصعوبات في الوصول الى الأنفاق، ونقل البضائع، وقد تصادر البضائع في الغالب وبالتالي يحاول التاجر تعويض الخسارة في المرة التالية.

في سوق النجمة وسط رفح تجد الأجهزة الكهربائية والخلاطات وسائر الأدوات الكهربائية وصولاً للفواكه، وقد تمكن سكان غزة من شراء سيارات تم تهريب كل قطع غيارها عبر الأنفاق، وقد تم إدخال سيارات كاملة عبر أنفاق صممت خصيصاً قبل أن تقوم إسرائيل بقصفها، وقد أدى اليأس من رفع إسرائيل حصارها عن القطاع الى ازدهار تجارة الأنفاق لتصبح نشاطاً مدراً للمال. إذ تحولت مدينة رفح الحدودية الى مركز تجاري مزدهر، وكانت سبباً في غناء العديد من السكان وتجسيدا لما تمثله الأنفاق من مصدر دخل للملكية، قال أحد مالكي الأنفاق: لو رفع الحصار اليوم عن غزة لانتهى بي الأمر في المستشفى⁵³.

ان الواقع الصعب فتح شهية العديد من المنتفعين للملئ جيوبهم على حساب أرواح المواطنين وكرامتهم الإنسانية، فازدهرت التجارة عبر أساليب متعددة تحت حجج كسر الحصار حسبما يراه البعض لكنه بالأساس شكل وسيلة للاحتكار والسيطرة وتكريس الهيمنة، وقد جاءت تجارة الأنفاق في غزة لتمثل الظاهرة الأبرز في هذا المجال حيث أغرقت الأسواق بكافة أنواع السلع منها ما هو صالح للاستخدام ومنها ما هو فاقد الصلاحية، ناهيك عن استخدام هذه الأنفاق لتهريب المخدرات وحبوب الترامال والمنشطات الجنسية وغيرها⁵⁴.

52. عبد الرحيم العقيلي، أنفاق رفح بين ضرورة الحياة وأكاذيب إسرائيل، ص3، www.islamtoday.net

53. عامر تمام، الأنفاق: السبيل الوحيد لإنعاش قطاع غزة، الوسط، ص2.

54. وليد العوض، الفاجعة في أنفاق رفح، 2009-07-28، www.ppp.ps

4. تجارة الأنفاق: الموت والحياة والحصاد المُر

أثارت ظاهرة الأنفاق ومنذ حفرتها في العام 2007 جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين الذين دعوا منذ سنوات لإغلاقها أو المراقبة عليها وإن تعمل ضمن استراتيجيات معينة تخدم المصلحة الاقتصادية وتكون سنداً لأهل غزة الذين يعانون من الفقر والبطالة وتراجع مستويات المعيشة، وعلى الرغم من التحذيرات التي أطلقها الاقتصاديين على ظاهرة الأنفاق واعتبارها ضمن الاقتصاد الخفي والوهمي إلا أن الحكومة بغزة دافعت عنها في ظل تفاقم مشكلة الانقسام السياسي واعتبارها حلاً للحصار ووسيلة لتوفير السلع الأساسية والضرورية إضافة لكونها إيرادات مهمة لحكومة غزة.

1. إيجابيات الأنفاق: الحل الجزئي للمشكلة الإنسانية.

على الرغم من أن اقتصاد الأنفاق يمثل الاقتصاد غير المنتج والمشوه إلا أنه ساهم في تخفيف جزئي للمشكلة الإنسانية التي يعانيها قطاع غزة وخصوصاً فيما يتعلق بتوفير السلع الأساسية والضرورية وبأسعار منخفضة نسبياً رغم تدني جودتها وأسعارها المضاعفة عن جمهورية مصر العربية، ويمكن إيجاز أهم إيجابيات الأنفاق بالنقاط التالية:

- تعتبر الأنفاق مصدراً لمد المقاومة بالسلح، وأيضا تطوير نوعية السلاح وكميته وتساعد في الحد والتخفيف من الحصار الظالم والجائر وإن كان هذا محدود للغاية.
- عملت على توفير بعض السلع كالمحروقات بسعر اقل من النصف مما يصل من إسرائيل، إضافة الى توفير السلع غير المتوفرة حسب الطلب.
- أصبحت تمثل دخل للعاملين فيها، حيث وصل عدد العاملين بين صاحب نفق وعامل، موزع الى 15 ألف عامل رغم المخاطر. مما خفض نسبة البطالة وخاصة في مدينة رفح، علماً بأن العمل في الأنفاق لا يمكن توصيفه بالمنتج.
- تمثل الأنفاق مخرجاً مؤقتاً لتأمين بعض من السلع والبضائع لقطاع غزة منها ما هو ضروري وآخر غير ضروري.
- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في فترة الأنفاق وخصوصاً عامي 2010-2013 وإن كان هذا النمو غير حقيقي ناجم عن نمو قطاع الإنشاءات بسبب توفر الاسمنت ومواد البناء وبأسعار منخفضة قياساً بأسعارها ما قبل العام 2007.
- تزايد الترابط العضوي القوي بين قطاع الإنشاءات والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

2. سلبيات الأنفاق: صعود المرض الهولندي وبروز الأمراء الجدد

ما زال الاقتصاد الفلسطيني والغزي تحديداً يعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية متفاقمة وخلال العشرين عاماً الماضية عانى من استدامة للمرض الهولندي وبشكل مغاير لموطنه الأصلي بطابع غزي غريب ، مملوء بالتشوهات في بنيانه وهياكله الإنتاجية؛ وعلمياً المرض الهولندي Dutch Disease هو أسم لحالة الكسل والتراخي الوظيفي الذي أصاب الشعب الهولندي في الفترة 1900-1950م بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث زاد الإنفاق الاستهلاكي الترفيهي، وعند نزوب الآبار زادت معدلات البطالة والفقر، ويضيف الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل جوزيف ستغليز "بعد اكتشاف هذه الموارد الطبيعية السخية اكتشف الهولنديون أنهم يواجهون معدلات متزايدة من البطالة"، وزاد تفاقم المشكلة في هولندا عندما ارتفعت أسعار صرف العملة المحلية فارتفعت على أثرها الأسعار المحلية مما أدى إلى عجز السوق المحلي على تلبية احتياجات السوق المحلي وعجزها عن المنافسة في الأسواق الخارجية، وهنا تصبح الواردات أقل سعراً من السلع المحلية مما يعني زيادة الواردات والتي يقابلها تراجع في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية ونشأ مجتمع "اللا تصنيع"، وتاريخياً عانت أسبانيا في القرن السابع عشر عند اكتشافها وسيطرتها على ثروات كبيرة في مستعمراتها في أمريكا اللاتينية.

أما فلسطينياً، فلا ثروات ولا موارد طبيعية، وبالتالي فهي تختلف عن تلك الحالات وتأخذ شكلاً آخر، أما في حالة الحصول على دولة مستقلة وتمتلك السيادة وتم اكتشاف موارد طبيعية كحقول غاز غزة ممكن يحدث مرض هولندي يتسم بزيادة الإنفاق الترفيهي كسمة رئيسية من سمات مجتمع غزة الاستهلاكي بامتياز ومع تراجع مثل هذه الطفرة تتوقف الأنشطة الاقتصادية لتحل محلها حالات مرتفعة للبطالة والفقر؛ وغالباً تسعى الدول للتخلص من هذا المرض عبر سياسات اقتصادية معينة قائمة على التصنيع واستغلال تلك الثروات في مشاريع منتجة تمنع نشوء تلك الظاهرة، والمرض الهولندي (ثراء فردي مقابل فقر مجتمعي) انتشر في فترة الثمانينات ولغاية العام 2002 حيث استطاعت إسرائيل عبر سياساتها تكريس هذه الظاهرة من خلال الذروة والإنعاش الاقتصادي الوهمي والمتمثل بارتفاع الدخل والتي سرعان ما ذابت وتراجعت مع بدء الانفضاض الثانية لترتفع معدلات البطالة والفقر في أوساط الفلسطينيين بغزة مع وجود فئة تطفلت خلال تلك الفترة كالمستوردين وكبار التجار والوكلاء.

وخلال الفترة 2009-2013 ظهر هذا المرض في غزة بسبب سيادة ظاهرة الأنفاق وموجات الاحتكار والاستغلال، حيث استطاع مالكي وتجار الأنفاق تكريس هذا المرض عبر

تحكمهم بالأسعار والسيطرة على جل الاحتياجات الأساسية لأهالي القطاع، رافقه تراكم للثروات وتوظيفها في مشاريع غير منتجة كالعقارات والمولات الاستهلاكية والسياحة وغيرها، مما ضخم الثروات مقابل ارتفاع الأسعار والبطالة والفقر لتصل إلى معدلات قياسية كوصول البطالة لحدود 50% والفقر الشديد لحدود 22% مع تراجع في المؤشرات الاجتماعية كارتفاع العنوسة والطلاق وسوء التغذية. ولكن ومع إغلاق الأنفاق «وهي شر لا بد منه» فرغم أهميتها وعلاجها لمشكلة إنسانية كتوفير السلع الأساسية وبأسعار منخفضة إلا إنها عززت نقاط ضعف جديدة بالاقتصاد الفلسطيني وعززت قيم الاقتصاد الطفيلي اللا منتج.

وكون فلسطين لا تمتلك موارد وثروات كافية فيمكن علاج تلك الظاهرة بوسائل معينة، منها إعطاء دوراً أكبر للقطاع العام، وإعادة النظر ببعض السياسات الاقتصادية القائمة وإعداد موازنات عامة متوازنة ومنتجة واستغلال الموارد المتاحة ورغم قلتها إلا أن استغلالها بكفاءة يقلل من معدلات البطالة والفقر مع بقاءها مرتفعة ولكن بحدود أقل من المعدلات السائدة حالياً، كذلك أن يكون البعد التنموي هو أساس أي قرار اقتصادي يُتخذ ولا تتم التنمية بدون شعور المواطن الفلسطيني بتغير ملموس في شتى مجالات الحياة، وذلك يتم من خلال إنشاء صندوق قومي للإنقاذ برأس مالي محلي عبر استقطاب رؤوس الأموال المحلية والموظفة بالبنوك واستثمارها في القطاعات الأكثر إنتاجاً كالزراعة والصناعة وتنمية المحررات والمناطق غير المستغلة والاهتمام برفع مستوى الصحة والتعليم والبحث العلمي، والاستفادة من الطاقات المهدرة عبر توفير التمويل اللازم للخروج من مجتمع الاستهلاك (اللا-إنتاج). وعليه فإن استمرار حالة التشوه في الاقتصاد الغزي عام بعد عام سيؤرق المشكلة ويستعصى حلها في الأمد القصير والمتوسط، ويعزز لمرحلة من الانهيار الاقتصادي الذي يعتبر مستوى متقدم لحالات الركود والكساد الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الكلية في قطاع غزة تنذر بذلك ما لم تضع الحكومة لخطط سليمة ورشيدة وسوية وعادلة⁵⁵.

تكمن خطورة الأنفاق في وقوعها ضمن الاقتصاد الطفيلي غير المنتج والقائم على قيم اللصوصية والثراء غير المشروع وأهم مظاهرها التهريب، وهذه هي التي تربي عادات وتقاليدها الاعتماد على الغير، إضافة لظهور طبقة من الأثرياء الجدد طفيلية وهذا يعكس عدم العدالة في توزيع الدخل في قطاع غزة واتساع الفجوة الاجتماعية ويزيد من عمليات الاحتكار والاستغلال، وألقت

55. حسن الرضيع، مؤتمر إعادة إعمار غزة وإمكانية صعود المرض الهولندي بقطاع غزة، جريدة الاقتصادية بغزة،

ظاهرة الأمراء الجدد ظلّالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، والتي تمثّلت في ظهور المشاريع السياحية رغم انعدام السياحة، وإقامة العشرات من المجمعات الاستهلاكية والمولات التجارية وحدوث أزمة السيولة واحتكار العملة من قبل الصرافين وارتفاع في أسعار الأراضي والعقارات⁵⁶، ويمكن إبراز أهم سلبيات الأنفاق من خلال النقاط التالية:

- حولت قطاع غزة إلى سوق استهلاكي فقط حيث لا يتم تصدير أي مادة أو سلعة عبر الأنفاق.
- أدت لتراجع حصيلة السلطة الفلسطينية من الإيرادات الضريبية (المقاصة) لصالح عشرات المهربين والتجار، كذلك التضارب في السياسة الضريبية بين غزة والضفة.
- إن تعزيز التهريب عبر الأنفاق وزيادة أعدادها وتنوعها طولاً وعرضاً قد صاحبه تشجيع من المسؤولين بغزة والمطالبة بفتح منطقة تجارية حرة والتوجه جنوباً نحو مصر في ظل استمرار الانقسام السياسي والذي يتماشى مع سياسة إسرائيل للتخلص من مسؤولياتها تجاه غزة وفصلها عن الضفة الغربية.
- ظهور الأنفاق قد ساهم في تشوّه أنماط الاستهلاك والإنتاج في قطاع غزة، ويظهر ذلك من خلال قدرة التجار والمهربين على إغراق السوق الغزي بالسلع ذات الجودة المنخفضة والأسعار المرتفعة، وهذا سبب ارتفاع معدلات التضخم لقراءة 15% في العام 2008 وهو عام ذروة الأنفاق والتي وصلت لها معدلات البطالة لحدود 50% أي ظهور التضخم الركودي، ثم انخفاض للأسعار الناجمة عن حالة الركود الاقتصادي الشديد التي تعاني منه غزة منذ العام 2013 والذي يزداد ويتسع مع الوقت.
- أدخلت قطاع غزة في أزمة نقدية بسبب تصدير الأموال واستيراد السلع.
- عملت على إضعاف الاقتصاد الوطني وخاصة تراجع الزراعة والصناعة مقابل غياب الإنتاج وتراجع لصالح الاستهلاك ويتضح ذلك من خلال التشوّه في أنماط الاستهلاك في غزة ومنها الطلب المتنامي على السيارات الحديثة وبعض السلع الكمالية والتي تستنزف المدخرات.
- خفضت الأنفاق من الضغط على إسرائيل لفتح المعابر ورفع الحصار، وتعمل إسرائيل عبر محاولات تدريجية للتخلص من قطاع غزة وزجه في وجه مصر، والتصل من مسؤوليتها كدولة احتلال، وفصل قطاع غزة عن الضفة والقدس.

56. ندوة بعنوان ستمائة مليونير جديد في غزة ببركة الحاكم التاجر، www.alhayat-j.com

- تعمل الأنفاق على تهديد وحصد أرواح من الشباب العاملين بها وعددهم 232 شخص لغاية مايو 2013، لانعدام وسائل الأمان بها، وعدم توفر معدات الإنقاذ.
- ارتفاع أسعار السلع والمواد التي يجرى تهريبها وهذا ناتج عن جشع التجار وأصحاب الأنفاق، إضافة إلى الرسوم والضرائب التي تفرضها حكومة حماس المقالة.
- عدم وجود رقابة على السلع لمنع الاحتكار وغلاء الأسعار، حيث أصبحت الأسواق مكتظة بالبضائع لكن الغالبية العظمى من المواطنين غير قادر على الشراء نتيجة الارتفاع الفاحش بالأسعار.
- عملت الأنفاق على توتير العلاقة مع مصر بشكل دائم، فمصر تحاول غض الطرف عن التهريب لكن يجرى بين الفينة والأخرى تدمير بعض الأنفاق، وضبط بضائع ومصادرتها، واعتقال مهربها.
- كرست عزلة قطاع غزة عن العالم الخارجي في ظل غياب الخطة الوطنية والتنمية الشاملة، في ظل الصمت الدولي والعربي اتجاه الحصار.
- تعميق الانقسام والانفصال السياسي عن الضفة، مما يساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية.
- تزايد مظاهر الانحراف الاجتماعي بكل أنواعها (المخدرات والحبوب المخدرة أو حبوب السعادة والسرقة والقتل والتفكك الأسري).
- أصبحت الأنفاق أداة رئيسية للاستغلال والاحتكار والثروات السوداء وغير المشروعة لدى المستفيدين منها.
- ظهور طبقة من الأثرياء الجدد هم أمراء الأنفاق يزيد عددهم عن 2000 شخص، أصبحت ثرواتهم بالملايين وأصبحوا مالكي للأراضي والفلل والسيارات الحديثة، وفي المقابل اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء عبر ارتفاع بعض أسعار السلع والخدمات وأهما إجراءات الشقق السكنية.
- أفقدت الشعب الفلسطيني الكثير من الدعم والمؤازرة الدولية والعربية، خاصة بعد أن استغلت إسرائيل الموضوع إعلامياً لتوحي بأن أهل قطاع غزة تمكنوا من معالجة مشكلة الحصار.

• أدت الأنفاق إلى عمليات نصب واحتيال حيث تم هدر نحو 600 مليون دولار من أهالي قطاع غزة، جمعها تجار وحافرو الأنفاق من المواطنين بحجة تشغيلها تحت وعودات بأرباح تصل إلى 50% لكنها ذهبت في عمليات نصب واحتيال وتهريب وهروب الى الخارج (وتشبه هذه الحالة ما قام به أسطورة توظيف الأموال بمصر في ثمانيات القرن العشرين أحمد الريان).

5. ظاهرة الأنفاق ودور الحكومة بغزة

وعليه، وعند التطرق للسياسة المالية المتبعة من قبل حكومة غزة، يتضح اعتمادها على الأنفاق كجزء من تمويل نفقاتها، حيث نشرت صحيفة البرلمان التي تصدر عن المجلس التشريعي بغزة أن الموازنة العامة للحكومة بغزة للعام 2013 قد بلغت 897 مليون دولار وزعت كالتالي 449 مليوناً للرواتب والأجور، 103 مليوناً للنفقات التشغيلية، 110 مليوناً للنفقات التحويلية، 235 مليوناً للنفقات الرأسمالية والتطويرية، وتم تغطية تلك النفقات بحوالي 27% منها جباية محلية بقيمة 243 مليون دولار والباقي عجزاً يمول من الخارج دون الإفصاح عن ذلك⁵⁷. كذلك فقد أشار وزير الاقتصاد في حكومة غزة علاء الرفاتي أن تدمير الأنفاق قد أدى إلى خسائر قدرت شهرياً بقرابة 230 مليون دولار، وهذا سبب رئيسي للأزمة المالية التي تعانيها حكومة غزة⁵⁸.

يمكن اعتبار أن ظاهرة الأنفاق وخلال سبع سنوات قد أوجدت حال من عدم الثقة من المواطن بغزة للسياسات المالية المطبقة في غزة وأهمها عدم الرقابة على الأنفاق والضرائب المفروضة على السلع المدخلة وأهمها المفروضة على الوقود، وغض البصر عن حالات الاستغلال والاحتكار وخصوصاً الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي والعقارات وبالتحديد عامي 2011-2012 حيث ارتفعت الأسعار بحدود عالية لم تعكس قيمتها الحقيقية كوصول سعر الشقة في حي الرمال لحدود 130 ألف دولار وبدون تشطيب، ومتوسط سعر للمتر الواحد من الشقق لحوالي 300 دولار في ظاهرة انعكست على الواقع المعيشي لأغلبية الأسر الفلسطينية وكانت سبباً لتراجع سن الزواج وارتفاع نسب العنوسة إضافة لتدني مستويات المعيشة.

57. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، التقرير السنوي 2012، العدد 32، ص 42.

58. حوار مع وزير الاقتصاد بحكومة غزة علاء الرفاتي، وكالة الوطن، 2013-12-17، <http://www.elwatannews.com/news/details/373948>

الخلاصة والاستنتاجات:

- نستطيع القول أن اقتصاد قطاع غزة تطورت به العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه مجتمع مشوه وتابع، وتزايدت مظاهر التراجع في قيمه المجتمعية، بسبب التبعية والتخلف والفقر وانسداد الأفق، مما سيؤدي إلى انهيار تدريجي للنسيج المجتمعي.
- إن الانقسام السياسي، أدى إلى انقسام اجتماعي، على قاعدة توزيع السكان بين غنى فاحش لقلّة من السكان، وفقير مدقع للأغلبية من الغزيين والذين أضحو غرباء في وطنهم.
- برزت الكثير من المؤشرات السلبية الخطيرة على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين وتزايد حدة توترهم العائلي ورغبتهم في الانتقام، وتدهورت العلاقة بين الآباء والأبناء.
- إن الوضع الاقتصادي السيء يدفع الكثير من أبناء قطاع غزة لمغادرته أو التفكير في الهجرة بحثاً عن فرصة عمل في الخارج، حيث أشارت بعض الإحصاءات أن نسبة من يفكرون بالهجرة تتراوح ما بين 23% - 25% من الشبان⁵⁹.
- نجم عن الحصار والعدوان الإسرائيلي آثار سلبية متعددة على الأطفال وخاصة في النواحي النفسية والصحية والاجتماعية حيث يصل سوء التغذية إلى حوالي 63% من أطفال قطاع غزة، وان 51% منهم لم تعد لديهم الرغبة بالمشاركة في أية نشاطات.
- أدى تزايد انتشار البطالة والفقر، وخاصة في صفوف الشباب الى انتشار المخدرات و الترامال والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والأمنية.
- وفي ظل الحصار أصبح التهريب عبر الأنفاق مشروعاً، مما خلق طبقة من أمراء الحرب والأثرياء الجدد، والسوق السوداء، وظهور شريحة من العمال تعمل بالأنفاق في ظروف معقدة تفقد للسلامة بسبب مخاطر العدوان المتواصل على الأنفاق، ودون أي شكل من أشكال الحماية والضمانات الاجتماعية.
- تحول الاقتصاد الغزي في ظل تجارة الأنفاق إلى اقتصاد استهلاكي، يقوم بتصدير المال فقط ويستورد السلع، وبالتالي أصبح اقتصاد غير منتج، ريعي وطفيلي.

59. علا عوض، مسح الهجرة، ورشة عمل، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

- بات معبر رفح وأنفاق رفح ممرات الموت اليومي لأبناء غزة، غزة المنكوبة بالعدوان والاحتلال، غزة المنكوبة بالانشقاق والانقسام، غزة التي تموت كل يوم مئة مرة ولا تنام...
- يمكن ذلك التأكيد بأن الأنفاق ليست خياراً فلسطينياً، وإنما هي حكم ضرورة وممر إجباري للأمر الواقع، الذي يجب أن ينتهي بأقصى سرعة، ويجب ألا يدوم طويلاً، حتى يتم تخفيف عذابات الشعب الفلسطيني، والضغط في كل المحافل الشعبية من أجل توفر الإرادة السياسية الجادة نحو إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، والعمل المشترك لرفع الحصار الظالم والتغلب على آثاره المؤلمة بعيداً عن الأنفاق وفواجعها.
- إن إنهاء الانقسام وبالتالي اقتصاد الأنفاق الكارثي ومخلفاته وارثه الثقيل يكون بالعودة الى طاولة الحوار الوطني الشامل الذي يجمع كل القوى الوطنية والإسلامية، وإعادة إحياء العامل الذاتي الفلسطيني، وعدم الانتظار والارتهاق للعوامل الخارجية، لأن وحده العامل الذاتي الفلسطيني هو القادر على كسر الحصار، فالانقسام طريق الفشل، وضياح الحقوق الوطنية، والوحدة الوطنية طريق النصر والتحرير، طريق النصر والاستقلال والعودة.
- يتوجب استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وبالتالي إعادة الوحدة لشطري الوطن، من أجل استكمال مهمة التحرير وإقامة الدولة المستقلة وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها، حتى لا يتكرر الفصل، وتحقق أهداف العدو الإسرائيلي من عملية الفصل للاستفراد بالصفة عبر استكمال الجدار ومواصلة الاستيطان، مما يحول إمكانية قيام دولة مستقلة كاملة السيادة.
- وفي الختام ترى الدراسة بضرورة اشتقاق العبر والدروس من تجربة الأنفاق بعد سبع سنوات هي الأسوأ في الاقتصاد الغزي، والعمل على بناء اقتصاد منتج يقوم على أساس تعظيم الموارد المحلية ويؤسس لمرحلة من الإنتاج، وضرورة إنهاء الانقسام السياسي والعودة لسياسات اقتصادية من شأنها الاستغناء عن المساعدات والمنح الخارجية، والاهتمام بقطاعات الاقتصاد الحقيقي المنتج عبر دعم قطاعي الزراعة والصناعة وتنمية شاملة في كافة مناطق القطاع، ومنها تنمية المخيمات المكتظة بالسكان من خلال بناء مشروعات صغيرة داخل تلك المخيمات لتذليل الصعوبات التي يعانيها المواطنون بغزة، والعمل على رفع مستويات الصحة والتعليم والتدريب المهني ومواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل وزيادة التركيز على المورد البشري كأهم روافد التنمية البشرية، والعمل على القضاء على التشوهات التي تعرض لها اقتصاد قطاع غزة خلال السبع سنوات الأخيرة.

قائمة المصادر والمراجع

- أحمد الأستاذ، بفضل الأنفاق: بليوننا دولار«خفية» قيمة اقتصاد قطاع غزة في العام 2012، وكالة سما للأخبار، www.samanews.com
- أيهم أبو غوش أرباح البنوك العاملة في فلسطين منذ العام 1997 بلغت 1.023 مليار دولار، جريدة حياة وسوق، السنة الرابعة، العدد 153، 18 أيار 2014.
- تجارة التهريب عبر الأنفاق بين مصر وغزة، وكالة القدس، www.alquds.com
- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة، معهد دراسات التنمية، ومركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، غزة، أكتوبر، 2009.
- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2008، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير للنتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين العام للربع الثالث 2013.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشرة الإحصائية للسكان 2009، كانون الثاني 2009.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2012، نيسان إبريل 2012.
- حسن الرضيع، غزة وأعوام الرمادة السبع وطبقة الأثرياء المنتظرة، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد 4421، نُشرت بتاريخ 11-04-2014، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=409843>
- حسن الرضيع، مؤتمر إعادة إعمار غزة وإمكانية صعود المرض الهولندي بقطاع غزة، جريدة الاقتصادية بغزة، 13-10-2014، <http://www.eqtesadia.ps/studies/opinions/30098.html>
- حوار مع النائب في المجلس التشريعي إسماعيل رضوان، ورشة بعنوان الأنفاق : مصلحة وطنية لكسر الحصار أم وسيلة لازدياد أثرياء الحرب، البيادر السياسي، www.al-bayader.com

- حوار مع وزير الاقتصاد بحكومة غزة علاء الرفاتي، وكالة الوطن، 17-12-2013،
<http://www.elwatannews.com/news/details/373948>
- حوار مع وزير الاقتصاد بحكومة غزة علاء الرفاتي، وكالة الوطن، 17-12-2013،
<http://www.elwatannews.com/news/details/373948>
- دراسة مقارنة بين اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، فلسطين الإعلامية،
05-12-2009، <http://archive.fnpn.net/ar/news/35551.html>
- زياد جرجون، ظاهرة الأنفاق هل أصبحت أمراً واقعاً : معلومات حول الأنفاق، الحوار
المتمدن، العدد 2497، 16-02-2008.
- سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الربعية، الربع الرابع 2013، العدد الثالث.
- سمير أبو مدلة، أثر الحصار على مستقبل الوضع الاقتصادي لقطاع غزة، ورقة عمل
مقدمة إلى مؤتمر أثر الحصار والاحتلال على الأوضاع الاقتصادية لقطاع غزة، يونيو
2006.
- سمير أبو مدلة، الفقر وحقوق الإنسان، ورقة عمل مقدمة للهيئة المستقلة لحقوق
الإنسان، غزة، 2008.
- عامر تمام، الأنفاق : السبيل الوحيد لإنعاش قطاع غزة، الوسط.
- عبد الرحيم العقيلي، أنفاق رفح بين ضرورة الحياة وأكاذيب إسرائيل، www.islamtoday.net
- عيلة أبو علبة، اقتصاد الأنفاق في غزة، 20-12-2008.
- عطا مناع، مذكرات فاسد - الأنفاق - الورقة الثانية، الثلاثاء، 1-12-2009.
- علا عوض، مسح الهجرة، ورشة عمل، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.
- غازي الصوراني، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة،
الحوار المتمدن، العدد 2750، نشرت بتاريخ 26-08-2009: www.ahewar.org
- غازي الصوراني، ورشة عمل حول أنفاق غزة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية، الحوار المتمدن، العدد 2495، 14-12-2008.

- الكوفية برس، موقع إلكتروني، 23-02-2009.
- اللجنة الاقتصادية للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، ظاهرة الغلاء -أسباب وآليات مواجهتها.
- اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 25-11-2008.
- مازن العجلة، إغلاق الأنفاق: خطوة في المسار الصحيح، الحوار المتمدن، العدد 4243، 12-10-2013، <http://www.ahewar.org>
- محمد الجمل، الوجه الآخر لأنفاق رفح، مخاطر تهدد بنية المجتمع وتعيق التطور الاقتصادي 25-01-2010، صحيفة الأيام.
- محمد خبيصة، مقال بعنوان أوكسفام: دخل المواطن الإسرائيلي زاد 166 ضعفا زيادة عن نظيره الفلسطيني منذ توقيع اتفاق أوسلو، جريدة القدس العربية، 15-09-2013، <http://www.alquds.co.uk/?p=84442>
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية(ماس)، التقرير السنوي 2012، العدد 32.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(ماس)، العدد 15، شباط 2009.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، العدد 35، العدد السنوي للعام 2014.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(ماس)، العدد 33، العدد السنوي للعام 2013.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(ماس)، العدد 34، العدد السنوي للعام 2013.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان، ظاهرة الأنفاق :أرقام مخيفة، شبكة القدس للحوار، 28-02-2013، www.elqudos.com

- مريم الشوبكي، توقعات باستمرار انكماش الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة القادمة، وكالة فلسطين أون لاين، نُشر الخبر بتاريخ 2014-09-19، <http://felesteen.ps>
- مقابلة مع أسامة نوفل، مدير بوزارة الاقتصاد الوطني، غزة، بتاريخ 2014-09-29.
- مقابلة مع ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة تجارة وصناعة محافظة غزة، بتاريخ 2014-09-29.
- مقابلة مع نبيل أبو معيلق، نقيب اتحاد المقاومين الفلسطينيين بتاريخ 2014-09-29.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير بعنوان «الإغلاق المفروض على قطاع غزة» الآثار الاقتصادية والإنسانية، القدس، كانون الأول، 2007.
- مؤتمر صحفي لقائد قوات حرس الحدود المصري، سكاي نيوز عربية، 2014-04-24، www.skynewsarabia.com
- ندوة بعنوان ستمائة مليونير جديد في غزة ببركة الحاكم التاجر، www.alhayat-j.com
- وسام فتحي، أنفاق الموت وحوادث القتل اليومي، مسؤولية من، الاتجاه الديمقراطي، 2009-8-2.
- وليد أبو عمرة، تجارة الأنفاق وأثارها على الاقتصاد الفلسطيني، بحث تخرج بكالوريوس، جامعة الأزهر، 2009.
- وليد العوض، الفاجعة في أنفاق رفح، 2009-07-28، www.ppp.ps

ملحق بأسئلة المقابلة الميدانية

السؤال الرئيسي: ما مدى تأثير إغلاق الأنفاق على قطاع الإنشاءات بقطاع غزة؟

أسئلة المقابلة:

1. ما هي الحاجة السنوية لقطاع غزة من مواد ومستلزمات البناء؟
2. ما هي الكميات التي تدخل قطاع غزة من مواد ومستلزمات البناء عبر المعابر الإسرائيلية؟
3. يعاني قطاع غزة من عجز في الوحدات السكنية كم عددها، وكم يحتاج قطاع غزة سنوياً من الوحدات السكنية للحد من هذا العجز؟
4. ما هي الكميات التي دخلت قطاع غزة لمواد ومستلزمات البناء أثناء فترة عمل الأنفاق للفترة 2007-2013؟ وهل استطاعت الحد من طبيعة المشكلة؟
5. ما هي الكميات التي يحتاجها قطاع غزة من مواد ومستلزمات البناء بعد إغلاق الأنفاق من قبل جمهورية مصر العربية؟
6. ما هي الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي تعرض لها قطاع الإنشاءات بسبب إغلاق الأنفاق؟
7. كم عدد العاملين الذين دخلوا سوق العمل وخصوصاً في قطاع البناء والتشييد خلال فترة عمل الأنفاق؟ وبعد الإغلاق كم عدد الذين خرجوا من سوق العمل في قطاع غزة، وانعكاسات ذلك على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة؟
8. بعد إغلاق الأنفاق ومنع إدخال مواد ومستلزمات البناء هل الكميات التي تدخل عبر المعابر الإسرائيلية كافية أم أن القطاع يعاني من عجزاً مزمناً منها؟
9. بالنسبة لأسعار مواد ومستلزمات البناء كم يبلغ الفرق بين البضائع المهربة من مصر والتي تدخل رسمياً عبر المعابر في الوحدة السكنية الواحدة؟
10. هل يمكن التعرف على حجم الخسارة التي جُبيت بها موازنة السلطة الفلسطينية نتيجة لتراجع الإيرادات الضريبية والمعروفة بالمقاصة بسبب التوجه للتهريب جنوباً نحو جمهورية مصر العربية خلال فترة الأنفاق؟ وكم تشكل كنسبة من إجمالي الإيرادات الفلسطينية؟

11. هناك تقارير غير رسمية عن بلوغ حجم التهريب سنوياً 800-1000 مليون دولار، كم تشكل تجارة مواد ومستلزمات البناء من إجمالي حجم التهريب الموجود؟
12. نتيجة الإغلاق المستمر للأنفاق وللمعابر كم تبلغ الفجوة في قطاع الإنشاءات ومدى اتساعها؟
13. للعودة إلى الوضع الطبيعي ما قبل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة كم شاحنة يحتاج قطاع غزة يومياً؟
14. في ظل أزمة الركود الاقتصادي وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة ووصولها لنسب مرتفعة نتيجة إغلاق الأنفاق؛ هل هناك تراجع محتمل في أسعار الأراضي والعقارات وما هي نسب الانخفاض تقريباً في سعر الشقة السكنية؟
15. في ظل الحصار والإغلاق هل توجد خطة يمكن وضعها للحد من أزمة السكن في قطاع غزة؟
16. اقتصادياً كم يشكل قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي ومن استيعابها للقوى العاملة، وما هي القيمة المضافة لهذا النشاط الناجم عن سبع سنوات من عمل الأنفاق؟
17. شهد قطاع الأراضي والعقارات ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة 2010-2013 ما هو السبب الرئيسي لهذا الارتفاع؟ وكم نسب الارتفاع في كل عام؟
18. مع النمو السكاني المرتفع نسبياً في قطاع غزة والذي يزيد عن 3% ومع أزمة الحصار والإغلاق؟ كم ستبلغ عدد الوحدات السكنية التي تعاني عجزاً خلال الخمس سنوات القادمة على افتراض بقاء الوضع كما هو عليه؟
19. هل يمكن لكم أن تضعوا سيناريوهات للمرحلة القادمة فيما يتعلق بأزمة العجز في الوحدات السكنية؟ مثلاً في ظل نجاح عمل حكومة التوافق الوطني، ورفع الحصار، وضخ مليارات داخل الاقتصاد الفلسطيني، قيام الدولة المستقلة المنشودة على حدود الرابع من حزيران 1967م، إنشاء ميناء بحري، الاستفادة من غاز بحر غزة والمُقدر بأربعة مليارات دولار أمريكي؟
20. ما مدى نجاح قيام سوق للتمويل العقاري بقطاع غزة، وهل هناك قدرة للحكومة الفلسطينية لبناء مدن سكنية في كافة محافظات للقطاع للحد من أزمة السكن وبيعها بأقساط وبأسعار التكلفة عبر سياسة معينة طويلة الأمد، وكم ستبلغ قيمة هذه المشاريع وسقفها الزمني؟



The Tunnel Economy in the Gaza Strip: A Catholic Marriage

Sameer Abumdallal

Ghassan AbuHatab

2014

**All rights reserved. Copyright © The Centre for Development
Studies – Birzeit University, 2014.**

ISBN: 978-9950-334-24-3

Tel: +972 02 2982021

Fax: +972 02 2982160

Telfax Gaza: +972 08 2838884

Email: cds@birzeit.edu

Hptt: //home.birzeit.edu

P.O.BOX 14 Birzeit Palestine

Translation: Sawsan Wadi

This work was supported by the Rosa Luxemburg Foundation



Centre for Development Studies

Birzeit University

The Centre for Development Studies (CDS) was established in 1997 as a research programme specializing in development studies. Having lived under occupation since 1967, Palestinian society's right to development remains severely restricted. The CDS therefore aims to deepen and engage development concepts through theoretical and conceptual frameworks that explore and contextualise Palestinian development within the occupation reality. This includes studying the interactions between the economic, social and political determinants of development as well as the structures of power and dominance which preclude sustainable development. In addition, the CDS seeks to provide an institutional framework within which all development-related issues can be considered, researched and discussed, with a view to providing practical guidance and assistance for relevant decision makers.

The CDS reinforces theory with practice through its various academic research and community-oriented activities. These include seminars, workshops, survey research, evaluation studies and needs assessments. The Centre coordinates a number of academic research projects in the area of development with local and international institutions. It is also involved in community-based projects that seek to empower marginalized groups and integrate them in the development process. The Centre's activities are supervised by a committee of academic and administrative staff members from Birzeit University, who provide it with both technical and academic support. Over the years, the CDS has built an extensive network of relations with grassroots organizations, the Non-governmental sector, international organizations and the government. The Centre has also executed projects in neighboring countries, particularly in relation to Palestinians in the Diaspora. The CDS has been supported in its activities through funding from numerous local and international donors.

Table of Contents

Theoretical rooting for tunnels in the Gaza Strip

INTRODUCTION

I. Israeli blockade of the Gaza Strip and the trend towards Worse alternative	07
I. The impact of the closure of the tunnels on the construction sector in the Gaza Strip.	12
II. Illegal trade through smuggling tunnels between Gaza and Egypt	15
1. The phenomenon of tunnels: origin and goals	15
2. The phenomenon of tunnels: Geographically and numerically	16
3. Tunnels labor and risks.	18
4. Quality of smuggled goods and their prices.	19
III. Trade tunnels: death, life, and Bitter Harvest	20
1. The advantages of tunnels: a partial solution to the humanitarian problem.	20
2. The disadvantages of tunnels: The Rise of the Dutch disease and the emergence of new princes. . .	21
IV. The phenomenon of the tunnels and the role of government in Gaza	23
Summary and Conclusions	24
List of sources and references	25
Appendix: field interview questions.	30

Conceptual Framework

This study deals with the tunnel economy in the Gaza Strip. This economy can be defined as a collection of number of economic parasitic activities which involves interest groups and free riders. As a rentier economy that does not add high economic value, its theoretical and conceptual framework is grounded in the absence of a proper legal, legislative and economic systems. In that respect, mechanisms of corruption in the interpretation and explanation have developed -as if it's contributing in solving problematic economic and social issues- resulting in a significant growth in networks of shadow economies of black market, parallel economy and inflation.

The tunnels' economy in the Gaza Strip transfers wealth - resources- regardless of its source - from the Gaza Strip to Egypt in order to fund imports of goods and services. These resources are transferred away from the productive sectors, particularly agriculture and industry. While at the same time, the construction sector has been a very active sector in the "tunnels trade," and consequently its contribution to the GDP was tangible, however, the annual economic growth rates were not accompanied by an improvement in wages and life-style levels; Instead, the gap between the rich and the poor has increased, so did the income levels of the new princes and those of low income.

In that sense, the impact of the tunnels' economy is similar to those of a smuggling economy which involves money laundering, speculation in real estate and land, and the imposition of monopoly prices that respond to encourage owners of tunnels and influential figures in the dissolved government institutions, according to the prices of oligopoly monopolistic competition, _ in the name of investment, or rather employment opportunity - cost opportunity- aiming at raising profits to the maximum.

Based on the above, the study assumes in its theoretical and conceptual framework that the phenomenon of tunnels has deviated completely away from the stated goal for which it was established - resisting the occupation and relieving the burden on people. As an approach, it could be argued that these are similar to financial markets that existed historically to mobilize savings for

the purpose of productive investment -that is growth and development by people, for people and to people. However, with the rise of financial capitalism there became a disconnection between the monetary relations department and the real circle of the national economy, money generated money without real economic production and no economic added value.

Hence, the tunnel economy has deepened structural abnormalities of the Palestinian economy in Gaza Strip, considering that what characterizes tunnel owners and activists is having the so-called comprador mindset, a local agent working in the areas of symbolic economy, which boosted the “get -rich -quick” concept without having a real production base, contributing to the disintegration of the social and political status of the Gaza Strip.

On the Palestinian side, deployed tunnels in Rafah, on the border with Egypt, derived its legitimacy from the need to cope with the siege on Gaza imposed by the occupation. This included all aspects of life, starting with fuel, electricity, water, medications, raw materials, and food supplies. The blockade was accompanied by economic stagnation and slowdown that affected all economic sectors due to preventing entry of raw material and closing more than 90% of the establishments.

After seven years of trading through the tunnels, we can conclude that the tunnel economy is devastating and non-productive, despite its partial advantage of solving the humanitarian problem of providing basic and essential goods. This phenomenon has managed to undermine the possibility of building and establishing a productive economy. Accordingly, this study seeks to shed light on the role of Gaza’s tunnels’ economy to identify the advantages and disadvantages as well as the consequences of the closure and available economic alternatives, and their impact on the construction sector as one of the most affected sectors of the economy by the closure of tunnels in the Gaza Strip.

I. The Israeli blockade of the Gaza Strip and the trend towards the worse alternative:

Israel continued during the period (2007-2013) to impose its siege on the Gaza Strip, which involved the closure of five crossings and preventing the entry of goods. This was accompanied by the economic blockade of the Gaza Strip, which means a significant decline in tax revenues.

As soon as the government was formed by Hamas in 2006, closures and sanctions were imposed on the Gaza Strip. This has resulted in damage to the public sector because of the delayed salaries for civil servants, and induced a significant decline in purchasing power due to the depletion of savings and debt accumulation and the migration of local capital. This all led to a sharp rise in poverty levels that reached (65%) by the end of 2006.¹

The percentage of residents of Gaza Strip, receiving food aid increased to (80%), hundreds of establishments were closed, a significant lack of food products, where only (41%) of the market needs of food has been met. As a result of this shortage, we find that (62%) of the households reduced their consumption, (93.5%) reduced the purchase of food, (98%) reduced the purchase of meat, (86%) reduced the purchase of milk and dairy products. Many of the estimates, particularly the United Nations reports, indicate that the continuation of the economic situation in light of the siege led to a rise in the unemployment rate up to (50%) since the middle of (2008), and the poverty rate exceeding (70%).²

The total loss estimates due to siege and closure are around (\$50 million) a month, while others estimate it (\$120-150 million) in the form of direct and indirect losses, as the number of unemployed people increased from (90,000) to (160,000)³. Those losses were distributed as follows: (16) million dollars for the industrial sector by (33%), the agricultural sector at a rate of (12) million dollars

1 Samir Abu Mdallaleh, Poverty and Human Rights, a paper presented to the Independent Commission for Human Rights, Gaza, 2008

2 Popular Committee Against Siege, 25-11-2008

3 The UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), report entitled "The Imposed Siege on Gaza Strip" The Economic and Humanitarian impacts, Jerusalem, January 2007, p.5

by (25%), and other sectors such as services, construction, trade and fishing at a rate of (22) million dollar by (42%).⁴

For the same year, 2008, the increase in unemployment and poverty rate led to an increase in the dependency ratio to almost (1-6), with a workforce of about (348,000), of whom 105,000 are in the public sector, (75,000) get their salaries from the authority in Ramallah, in addition to (119,000) working in the private sector, of whom (20,000) work in the UNRWA and non-governmental institutions. The unemployed population is estimated at (124,000) workers caring for approximately (615,000), raising the proportion of people living below the poverty and extreme poverty level.⁵ In addition to the above, both siege and political division contributed to decreasing income for most workers in Gaza Strip compared to workers in the West Bank, as the daily average wages in Gaza Strip are about NIS (60) and NIS (85) in the West Bank. While in the agriculture sector the income does not exceed NIS (30) per day, and thus poverty rates have risen in camps and villages in Gaza Strip.⁶ Israel also restricted the openness of Palestinian businessmen to the outside world, banned the entry of industrial raw materials, and imposed a siege on Palestinian banks in Gaza Strip, creating an artificial financial crisis represented in shekel or dollar deficiency at one time or another. Speaking about these indicators does not negate the existence of consumption patterns in Gaza Strip to the extent of exaggerated luxury practiced by some parasitic social strata, especially private tunnels dealers through prices control and the monopoly of goods, smuggling and other practices that contributed to the significant growing prices. During the end of the fourth quarter of 2013, the unemployment rate amounted to 38.5% in Gaza Strip.⁷

Much of the economic and social difficulties shackle large segments of workers living below the poverty line, which turned them into a marginalized social

4 Ghazi al-Sourani, The Siege and Division and their Economic and Social Impacts on Gaza Strip, Al Hiwar Al Mutamaden, Issue no" 2750, published in 26-08-2009: www.ahewar.org

5 The Palestinian Central Bureau of Statistics, the statistical bulletin of population 2009, January 2009

6 The Economic and Social Changes of Gaza Strip, Institute of Development Studies, and Al -Zaytouna Center for Studies and Consultancies, Gaza, October, 2009

7 Palestinian Monetary Authority, Quarterly Statistical bulletin, 4th quarter 2013, Issue 3, p. 48

group, experiencing a state of frustration, despair and a sense of alienation from the surrounding community. We emphasize here that the rampant and escalating poverty in Gaza Strip was not only a result of the aggressive policies of the occupation, but also a result of the internal factors related to deepening of disorder, administrative and financial corruption. Thereby, begging has become an obvious phenomenon out in the Palestinian streets, school dropout rates increased, as well as rates of employee illiteracy, and malnutrition among children became to be around (63%), and anemia among pregnant women- up to (59%) . This prompted some women to go out of their houses and endure the humiliation to beg, and men to endure the indignity of extreme poverty and extreme feelings of deprivation.

The above-mentioned difficulties appeared to affect the whole social fabric of society. Where rates and numbers of divorces in the Gaza Strip have increased to reach (25,000) divorced women, cases of spinsterhood reached (75,000) for those over (25) years, as number of divorces only during 2013 was (2825), twice higher than during (2007) - about (1524) cases.⁸ The reason for this is not due to the situation of the Israeli blockade only, but also to the political division and the continuing polarizing conflict between Fatah and Hamas. The Israeli blockade led to increasing the number of residents of Gaza Strip who are receiving food aid for up to (80%), as of patients, especially kidneys and cancer patients, and to a serious shortage of baby milk and medicine supplies. Many supplies and equipment for life-saving specialized treatment are not available in hospitals, especially for cancer patients and pediatric surgery, in addition to the deterioration in diagnostic magnetic resonance laboratories and X-ray imaging equipment, considering that most of them do not function and cannot be repaired due to inability to import spare parts.⁹

8 Hasan Al Radi, Gaza and the Seven years of Drought and the Expected Rich Class, The Modern Discussion electronic journal, Issue 4421, published in 11-04-2014 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=409843>

9 Samir Abou Mdallaleh, The Impact of the Siege on the Future of the Economic situation in Gaza Strip, a paper presented to the conference of Impacts of Siege and the Occupation on the Economic Situation of Gaza Strip, July 2006

While the Palestinian average per capita income rose in (2013) to (\$2093), compared to (\$2,000) in (1996), as it increased by only (\$93) along twenty years since the Oslo agreement between Israel and the PLO was signed. On the other hand, the Israeli average per capita income rose 166 times the Palestinian average per capita income of (\$13,800) in (1993) to (\$32,000) in (2013), while per capita income in the Gaza Strip is lower than that in the West Bank as it was about (\$1075) in (2013) in Gaza Strip.¹⁰ It should be noted that the results of economic conditions do not necessarily reflect a similar case between the West Bank and Gaza Strip because of the different ways the occupation and the international community deal with each of them. Though Palestinians in West Bank suffer from the occupation, but Gaza Strip is suffering from the suffocating unprecedented siege followed by paralysis of life and economic aspects. Preliminary estimates of national accounts of the Palestinian Central Bureau of Statistics (2008), to a growth in GDP at constant prices during (2008) by (2.3%) compared with that in (2007), as the GDP value has increased from (\$4.535 billion) in (2007) to (\$4,639 billion) in (2008).

In this regard, we note that the decline in the economic activity is a characteristic for countries suffering conflicts and crises and instability for a long time, and these qualities that can be mentioned in the Palestinian society, are:

- Unemployment rates and high poverty that weaken the social fabric bonds, where the unemployment rates rose from (21.7%) in 2007, to (26.6%) in 2008, and to (24.5%) for 2009, and to (23%) for the year 2012, and to (27.9%) in 2013, as well as poverty that is still high approaching a rate of (21.7%) in 2013¹¹. The average of unemployment in the Palestinian territories for the period between 2007 and 2012 is about (23.4%) and reached in Gaza Strip to (34.4%) in the while in the West Bank it amounted to (18.15%) for the same period.¹²

10 Mohammad Khabisah, an article entitled "Oxfam: the income of the Israeli citizen has increased 166 times more than his Palestinian counterpart since the signing of the Oslo agreement, Al-Quds Al-Arabi newspaper, Issue 166, 15-09-2013 <http://www.alquds.co.uk/?p=84442>

11 Economic & Social Monitor, The Palestine Economic Policy Research institute (MAS), Volume 35, annual issue 2004, p. 55

12 The Palestinian Central Bureau of Statistics, Palestinian labor force survey, annual report 2012, April 2012, pp.78-80 (the approximates are calculated by the researcher)

- Increase in the rates of consumer items especially during 2008-2009, that caused sliding of the Palestinian economy to stagflation or recession accompanied by a rise in the general level of prices. While the global economy passed by a recession period due to the global financial crisis, rather the global economic crisis, and the consumer price index in June 2013 in the Palestinian territories increased at a rate of (1.28%), and in the Gaza Strip has declined up to (-1.96%) due to lowered prices of tobacco, beverages and food prices smuggled through the tunnels.¹³
- Large deformation in the structure of the economy, and a shift in the industrial base for the benefit of low productivity and low-wage activities.
- A large number of workers moved from the formal to the informal sector and this created a hidden economy, in the Palestinian territories in general, and in Gaza Strip particularly, as the value of hidden economy in Gaza Strip in 2012 has become nearly two billion dollars, not to mention that the hidden economy contributes by 16.9% of GDP annually with a value of \$817 million.¹⁴
- Transmission of several facilities to neighboring countries, while others had to invest abroad.
- Occurrence of internal migration in the direction of the Ramallah area, and the migration of qualified people abroad.
- The continued poor income distribution and consumption in favor of the rich and the increasing marginalization and exclusion.¹⁵
- Increased reliance on parasitic non-productive activities and its concentration in the areas of speculation, especially in land and real estate during the period 2009-2013, in addition to the increasing public

13 Economic & Social Monitor , The Palestine Economic Policy Research institute (MAS), Volume 34, annual issue 2013, pp. 51-52

14 Ahmad Al-Ustath, Thanks to the tunnels: a «hidden» billion dollars is the value of the Gaza Strip's economy, Sama News Agency www.samanews.com

15 Economic & Social Monitor , The Palestine Economic Policy Research institute (MAS), Volume 15, February 2009, mentioned previously, p.6

deposits in banks without finding a suitable place in real economy sectors. This is evident through indicators that illustrate the increasing volume of deposits that amounted according to PMA reports (Palestinian Monetary Authority) end of the fourth quarter of 2013, about (\$8,360 billion) for Gaza and West Bank, up to more than the GDP. The profits achieved by the Palestinian banking system from 1997 to May 2014 amounted to about (\$1023 million)¹⁶, as those profits did not result from investments in the Palestinian territories but from abroad, where the Palestinian assets invested abroad are about (\$6101 million) and total foreign liabilities balances on the Palestinian economy are about (\$4940 million)¹⁷. Thereby, escaping of funds is frequent with the approval of the Monetary Authority. Till 2008, investing was abroad, but after 2008, due to local lending policy, the situation changed. This is why the Monetary Authority reports its successful local investment policy. The total deposits of the Palestinians in Gaza Strip came to approximately (\$3390.3 million) end of 2013, while it reached (\$3131.8 million) end of 2012, and that implies an increase in the volume of deposits vs. a decline in production and downturn in the majority of the productive and commercial activities due to closure of the tunnels in May 2013.¹⁸

II. The impact of the closure of the tunnels on the construction sector in the Gaza Strip:

The construction sector, particularly in Gaza Strip, is one of the most badly affected sectors in the Palestinian economy by the blockade and the closure of tunnels since May 2013, where reports issued by the official Palestinian authorities in Gaza Strip, indicate that the closure of the tunnels was accompanied by a significant decline in the construction sector. Number of workers in the construction sector before closing the tunnels, and while

16 Ayham Abou Ghosh, Profits of banks operating in Palestine since 1997 amounted to 1.023 billion dollars, economic extension "Hayat wa Souk" in Al-Hayat Al-Jadida newspaper, 4th year, Issue no"135, May 18,2014

17 The Palestinian Central Bureau of Statistics, The Preliminary Results of the International Investment Position External Dept Statistics, Third quarter 2013, p.1

18 Palestinian Monetary Authority, Quarterly Statistical bulletin, 4th quarter 2013, Issue 3, p. 19

the construction materials were available, came to about (30,000) workers directly and (40,000) workers indirectly (in the industrial and other service sectors associated with construction). With the closure of the tunnels (100-70) thousands lost their jobs, an increase in the unemployment rate from 32% to 42% was noted, contributing to the growing deficit in housing units in Gaza Strip, where the cumulative deficit since 2007 until June 2014 amounted approximately (40,000) units, and therefore the Gaza Strip will need over the next ten years an average of (10,000) units annually.

Over the years of siege, not more than 10% of the annual needs of Gaza Strip crossed the Israeli terminals into the Strip, while the annual growth of residential units is (5,000) units not including the fully damaged units during the recent aggression that amounted to (10,000) units. Between 2007 and 2010, no construction materials passed through the tunnels; but since the beginning of 2011 up to May 2013, the entry of these needs was resumed with quantities able to fully cover the market, and with relatively low prices compared to prices of officially imported materials through the Israeli border crossings, where the difference in prices of smuggled and officially imported steel was up to 3%, and prices of smuggled cement are less than the imported by 30%, whereas smuggled gravel and base course prices are considerably less by 12%, and the difference in housing unit establishing cost between the smuggled and officially imported is about (18-15%). Following the closure of tunnels and discontinuing the Qatari Protocol, except for what enters through the Israeli crossings, the actual needs are as follows: (construction metal-120,000 tons; cement- 1.6 million tons; gravel and base course- about 4.5 million tons), not mentioning the needs for reconstructing the Gaza Strip as a result of the “steadfast cliff” aggression in July 2014.

The construction materials entering Gaza through the crossings do not currently represent more than 10% of the market need, generating a gap between the actual demand for building materials and the existing supply. In a study done by the Palestinian Contractors Union in 2014 and prior to the recent aggression, it's reported that projects worth \$800 million had been suspended due to lack of construction materials. As a result of the increased smuggling through tunnels, the Palestinian Authority lost around (\$160-200

million) annually due to smuggling of about one billion dollars just between the end of 2011 and May 2013, which means that the PA has lost approximately 10-12% of total tax revenues.¹⁹

With the closure of the tunnels and the destruction of hundreds of economic establishments due to Israel's aggression in July 2014, rates of unemployment increased further (up to 55%) accompanied with the continuation of the recession with relatively high inflation rates.²⁰

Table (1): construction sector indicators in the Gaza Strip in 2014.

Data	Ratios and numbers
Number of workers in the construction sector during the period 2008-2013 in thousands	70-100
Annual deficit of housing units in thousands	5
Gaza's need of housing units currently in thousands	107
Palestinian government (the West Bank) losses due to the prevailing phenomenon of tunnels annually in million \$	160-200
Authority revenue losses of taxes in Gaza Strip because of the tunnels annually in %	10-12
Amounts currently entering through the Israeli crossings after May 2013	accounted for 10% of the market needs
Gaza's need of cement annually in tons	2000000-1600000
Gaza's need of construction metal annually in tons	1200000-1500000
Gaza's need of gravel and base course annually in tons	5000000
The gap in the construction sector between demand and supply	95%
The size of the economic losses as a result of closure of tunnels in Gaza Strip	500 million \$

Source: prepared by researchers based on interview with officials

19 An interview with Nabil Abou Mueilek, chairman of the Palestinian Contractors Union, 29-09-2014

20 Mariam Al-Shobaki, Expectations of constantly shrinking of the Palestinian economy in the coming period, Felesteen Online Agency, published 19-09-2014 <http://felesteen.ps>

III. The illegal trade through smuggling tunnels

1. Origin and goals

Historically, border towns represent a haven for both resorted to outlaws or smugglers, as they are also a haven and a bridge to freedom fighters. Thus, smuggling tunnels in Rafah in southern Gaza have existed for many years since 1948, and then after the occupation of the Gaza Strip and the West Bank until the PA establishment in 1994 to this moment. After the withdrawal of the Israeli occupation from Sinai in 1982, smuggling activities were re-activated and the phenomenon of secret tunnels emerged for the purposes of smuggling contraband in general, as well as for resistance necessities.

The first tunnel discovered by the occupation was in 1983, after less than a year of entering of Camp David Accords between Egypt and Israel into force in 1982, or the so-called “separation process” by the people of Gaza Strip. However, the tunnels at that time were extremely limited and the occupation authorities were trying to control and prevent them as well as destroying the discovered tunnels, for fear of the flow of weapons to armed resistance factions, especially at the beginning of the first intifada in 1987.

Tunnels trade before the year 2000 was characterized by drug and gold trafficking operations, that is contraband that generate huge profits, and has rarely been used for smuggling arms for resistance purposes. At the beginning of Al-Aqsa Intifada, in the fourth quarter of 2000, the tunnels took another course which is smuggling arms to the resistance factions²¹, as this operation increased in number and expanded in its activity. With the beginning of the intifada the occupation authorities blew up each uncovered tunnel, which led to the death and the arrest of dozens who were working in the tunnels. However, this did not prevent working on tunnels and the resistance factions worked on digging many of the tunnels not for the purpose of smuggling but also for resistance purposes.

As the withdrawal of the Israeli occupation from the Gaza Strip took place in September 2005, closures and siege of the Gaza Strip has been intensified in a

21 Ghazi al-Sourani, Rafah's Tunnels and their Economic, Social and Political Impacts, Modern Discussion, Issue no” 2495, 14-02-2008, p. 1

way that the blockade has become programmed after the Hamas takeover of the Gaza Strip in June 2007. The aggressive siege prevailed in all aspects of life, including preventing the import of goods and raw materials, where import has been confined to a restricted list of basic commodities not exceeding dozens of food and medical supplies as well as fuel in some cases.

So it was not surprising the regenerating and expanding process of tunnels construction without any regulations or supervision as a form of challenge to the blockade, and strengthening the resilience of citizens and relieves besieged residents of Gaza Strip, counting more than a million and a half. The tunnels have become to be the main lifeline to the besieged Gaza Strip three years ago, and is considered the key that keeps Hamas in power, where underground imports, including food, clothes and fuel, prevents the collapse of Gaza's economy, as the phenomenon of the tunnels have become the main source of commodities in Gaza, despite the catastrophic consequences of the tunnels phenomenon to any form of productive economy or sustainable development.

2. Tunnels structure and location

The length of the borderline from the western coast to the borders of 1967 in the east is almost 13 kilometers, but the distance along which the tunnels extend is approximately 8 kilometers and it stretches from Tal Zourob westward to the end of the Jeradat area eastward, that is to say to the east of Rafah crossing. This border area, with its topographic details, is well-known to smugglers - of which are clans and families brought together by historical ties, interests and kinship- on both sides of the border. The strong links between the families on the Egyptian and Palestinian sides of the border area around the tunnels, has provided the grounds for strong dependency on work in the tunnels.

The number of tunnels has increased from 20 in mid-2007, up to 500 tunnels by November 2008²². Some have estimated that the number reached 800 tunnels, whether operating or under construction.²³ While the Minister of Economy of

22 Popular Committee Against the Siege (PCAS), 25-11-2008

23 Ziad Jarghon, Has the Phenomenon of Tunnels Become de facto: Information about the tunnels, Modern Discussion, Issue no"2497, 16-02-2008, p.2

the Gaza government announced that the number of tunnels has reached 1400 tunnels²⁴, on the other hand the commander of the Egyptian border guards has announced that they destroyed around 1532 tunnels up to April 24, 2014.²⁵

The length of the tunnels ranges between 200- 1000 meters, and varies in width from half a meter to 2 meters, with a depth between 8-15 meters beneath the surface of the ground and sometimes reaches 30 meters under the ground. Some tunnels are designed in a storey system in a way that a tunnel at a depth of 8 meters is on top of another tunnel at a depth of 15 meters, and a third one is at a depth of 20 meters. Digging a tunnel costs between \$70-100 thousand depending on the length of the tunnel (the cost per square meter per \$100).²⁶

Usually, more than one partner gets involved in the tunnel trade that is managed via stocks. Due to intensification of the siege, the larger the list of smuggled materials and goods of various kinds, the higher the profits. Various types of fuel enter through the tunnels with the exception of gas where several attempts for its entry failed though it's the only strategic goods that are sold at half the price compared to that coming from Israel, in addition to tobacco (i.e., the price of gas cylinder -if could be smuggled through the tunnels will be sold for less than the official price of that imported through Israeli crossings). The rest of the goods are sold at high prices, while no material or goods are exported from Gaza to Egypt and abroad, such as (flowers, vegetables and other goods) which means that the economy of Gaza is a consumer economy, and money is going in one direction only to meet the import bill; in other words, the tunnels are smuggling goods from the Egyptian side and exports money from the Palestinian side.

Starting with September 2008, the Rafah municipality began to collect fees from tunnel owners under the name of business activity across the border or as some name it "the Ministry of ground crossings". The owner of each tunnel pays an amount of ten thousand NIS or \$2600 as a license fee, so those who don't pay

24 A dialogue with the Minister of Economy of Gaza Government "Ala' al-Rafati, Watan Agency, 17-12-2013 <http://www.elwatannews.com/news/details/373948>

25 Press conference of the commander of Egyptian border guards, Sky News Arabia, 24-04-2014 , www.skynewsarabia.com

26 Ziad Jarghon, Has the Phenomenon of Tunnels Become de facto: Information about the tunnels, Modern Discussion, Issue no"2497, 16-02-2008, p.2

are prevented from continuing digging their tunnels, while operating tunnels get closed. The electric power company imposes electricity subscription fees for each tunnel, the tunnel now all need power line, and electricity subscription fees for each tunnel, starting at 1,000 NIS and up to 3,000 shekels, or about \$800.

3. Risks and dangers

Tunnels' owners are young people between 25 - 40 years, motivated by quick profits, and mostly tend to either belong or sympathize with Hamas. More than 12,000 laborers are working in the tunnels, added to them those working in trade or transport and distribution; which adds up to 15,000, most of them are from the town of Rafah and Khan Younis.²⁷

The increasing number of tunnels workers from Rafah has led to a decline in the unemployment rate in Rafah to less than 20% compared to 50% in the rest of the Gaza Strip.²⁸ Although the tunnels play a role in mitigating the impact of the siege, Gazans call them "death tunnels" due to number of young tunnel-diggers or workers, who lose their lives every month in these tunnels.

In spite of the risks associated with working in the tunnels, this work continues because of the need and high percentage of unemployment, as the demand for labor in the tunnels is increasing. Many workers say that they felt like in a tomb inside the tunnel and they expect to die at any moment, while the risks increase because of tight tunnels and lack of ventilation which, but eventually -they say- they are forced to work in tunnels to be able to sustain their families in these difficult circumstances²⁹. Wages paid to these workers vary between NIS 30 and 200 depending on the region in which they work and risk levels, as some of them are exposed to death, yet are back again to work due to lack of job opportunities. In light of the increasing incidences of death, the necessity to rationalize and organize work in the tunnels emerges on the basis of preserving the lives of people, where tunnels trade have led to the emergence of a new wealthy class³⁰.

27 Abba Abou Elbe, Tunnels Economy in Gaza, 20-12-2008

28 Ghazi al-Sourani, workshop on the tunnels in Gaza and their economic, social and political impacts, Modern Discussion, Issue no" 2495, 14-12-2008, p.2

29 Mohammad al-Jamal, The Other Face of the Tunnels in Rafah: Risks that Threaten the social fabric and hinder economic development, Al Ayyam newspaper, 25-01-2010

30 Wisam Fathi, Death Tunnels and daily death incidents, whose responsibility?, Al Ittijah al Demokrati newspaper, 02-08-2009, p. 2

Some describe the death tunnel, saying: (hundreds of tunnels deployed on the border, hundreds of young men waiting to get involved in the game ... write your will, you are facing the unknown, but this is the land that you loved, roll up your shirt sleeves, and be a man, you are now at a depth of 20 meters in the land of Gaza, trust in God and finish your shift ... 12 hours in hell, but remember that hungry mouths awaiting you. Here, death is merciful and quick ... No pain... No white phosphorus ... nor Israeli soldiers who might use you as a human shield, it's neither a prison here nor jail; here is God and the darkness of the tunnel and breathing slowly till you die)³¹.

4. Smuggled goods and prices

It's not possible to speak about the tunnels and not mentioning them as a way to supply the resistance with weapons in earlier and later stage, and as the only port to provide Gazans with essential commodities they need in the current situation of the siege (Israel has prevented the import of more than 9,000 items).³²

In the meantime, the goods imported through tunnels, invade the Palestinian local market, including all kinds of food, clothing, home furnishing, and other items that Gazans are forced to purchase despite their low quality and high prices.

The most important commodities smuggled through tunnels are detergents, food, generators, bicycles, spare parts for cars, plumbing tools, shoes, baby clothes, cement, veterinary pharmaceuticals, cigarettes, gas cylinders, calves, and some other animals, as the tunnels have become the major source for the entry of fuel to Gaza Strip under siege. Where there are about 12 tunnels used to import fuel, with an average of 20,000 liters per tunnel daily. Cement is imported through 6 tunnels at a rate of 30-35 tons per day, not to mention that these tunnels have been used for the passage of some people who were not able to enter the Palestinian territories due to the closure of border crossings, especially that of Rafah.³³

31 Atta Manna', The Memoire of a corrupted person-tunnels-2nd paper, Tuesday, 01-12-2009

32 Ghazi al-Sourani, workshop on the tunnels in Gaza and their economic, social and political impacts, Modern Discussion, Issue no" 2495, 14-12-2008, p.2

33 Walid Abou Amra, Tunnels Trade and Impacts on the Palestinian Economy, a BA graduate research, Al Azhar University, 2009, p. 26

Besides the low quality, there's no control on prices that have been rising steadily. This includes the prices of essential goods, such as lentils, legumes, oils and fruits, canned food, clothes, and shoes.³⁴

Finally, traders attribute high prices to the greed of Egyptian smugglers and dealers, as some claim that the Egyptian traders take advantage of the situation, in the sense of the saying "you've got the money and we've got the goods... So, you have to buy our goods no matter what are the prices". Some say that the reason for high prices is the difficulties endured to access the tunnels and transport goods, as the traders risk confiscating of goods and therefore they try to compensate for the loss for the next time.

V. Trade tunnels: a bitter harvest

Since its establishment in 2007, the phenomenon of tunnels has raised an extensive debate among economists who have called for years to shut down the tunnels or control them with the strategic vision to serve the economic interests and provide support to the people of Gaza. Despite warnings by economists regarding the tunnels, as a hidden and illusory economy, the government in Gaza defended it in light of the growing political divide and Israeli siege.

1. The advantages of tunnels: a partial solution to the humanitarian problem.

Although the tunnels economy is a non-productive and distorted economy, but it contributed to partially relieving the humanitarian hardship that Gaza Strip suffers, especially in regard to the provision of basic and essential low-priced goods, despite the low quality and high prices charged. The most important advantages of tunnels can be summarized as follows:

- Tunnels are a source of providing weapons to resistance, and to improve the quality and quantity of arms. They help reducing the unjust siege, even though this is very limited.
- They provide some goods, such as fuel, at lower prices - less than half the price of those brought from Israel, in addition to the provision of unavailable goods upon request.

³⁴ Ghazi al-Sourani, workshop on the tunnels in Gaza and their economic, social and political impacts, Modern Discussion, Issue no" 2465, 14-12-2009, p.4

- The tunnels have become an income source for those working there, as the beneficiaries (owners, operators and workers) are about 15,000 workers, despite the risks. The tunnels helped to reduce the unemployment rate, especially in the city of Rafah, noting that the work in the tunnels cannot be considered a productive activity.
- Tunnels represent a temporary way out to secure some of the necessary -and unnecessary - goods for the Gaza Strip.
- The increasing rate of economic growth in the tunnels, especially during 2010-2013, although this growth is unreal and is a result of the growing construction sector due to the availability of cement and building materials and low prices compared to their prices before 2007.

2. The disadvantages of tunnels: Dutch disease effects

The Palestinian economy, in Gaza particularly, is still suffering growing economic and social problems. Over the past twenty years it has been affected by the Dutch disease effect. Dutch disease, is the name of the state of laziness and functional inaction that beset Dutch people in the period 1900-1950 after the discovery of oil in the North Sea, where consumer luxury spending increased, where after the depletion of oil wells unemployment and poverty rates increased. The economist Joseph Stiglitz , a Nobel prize winner award, points out that “after the discovery of the generous natural resources, Netherlands found itself plagued with growing unemployment and workforce disability”. This problem aggravated in the Netherlands due to the increased local currency exchange rates, followed by the local market’s inability to meet local market needs and to compete in foreign markets. Imports prices became less than those of local goods, which implies an increase in imports and a decline in the productive activities resulting in a growing “non-manufacturing” society.

In the Palestinian context, nor wealth neither natural resources are available, which means that the Dutch disease is manifested in completely different forms. During the period 2009-2013, the above mentioned disease emerged in Gaza due to the prevailing phenomenon of tunnels, monopoly and exploitation, where

tunnels owners and traders had control over prices and the entry of most of the basic needs of the Gaza Strip, accompanied by the accumulation of wealth and money investment in non-productive projects such as real estate, consumer malls, tourism and other, leading to inclined prices and high unemployment and poverty rates where unemployment rates recorded around 50%, poverty - 22%. Despite the importance of the tunnels (a necessary evil) as a solution of a humanitarian crisis providing basic goods at low prices, closing them might be devastating.

The most important disadvantages of tunnels are highlighted as follows:

- They have turned the Gaza Strip into just a consumer market where no material or item is exported through the tunnels.
- They led to the decline in the outcome of the Palestinian Authority of tax revenues (clearing) for the benefit of dozens of smugglers and traders, as well as inconsistencies in the tax policy between Gaza and West Bank.
- The increase in smuggling through tunnels and the high number of tunnels and their diversity in length and width went along with encouragement by officials in Gaza and the calls for opening a free trade zone and heading south towards Egypt in light of the political divide, which is in line with Israel's policy to get rid of their responsibilities towards Gaza and separating it from the West Bank.
- They weakened the national economy, as they led to a decline in agriculture and industry versus the absence of production in favor of consumption. This is evident through the distortion in consumption patterns in Gaza including the growing demand on modern cars and some luxury goods that deplete savings.
- Tunnels reduced pressure on Israel to open the crossings and lifting the siege. Israel is working through gradual attempts to get rid of the Gaza Strip and shedding the burden on Egypt, disclaiming its responsibility as an occupying state, and finally separating Gaza from West Bank and Jerusalem.
- Tunnels became a threat to lives of young employees as the number of dead people reached 232 up to May 2013 due to the lack of safety means and of rescue equipments.

- High prices of goods and materials that are being smuggled, and this is due to the greed of tunnels merchants and owners, not to mention the fees and taxes imposed by the Hamas dissolved government.
- Lack of control over the goods to prevent monopoly and high prices, where markets have become saturated with goods, but the vast majority of citizens are unable to purchase as a result of soaring prices.
- The tunnels phenomenon became a permanently straining factor in the relationship with Egypt, as Egypt overlooks smuggling, while destroys some of the tunnels, adjusts and confiscates goods, and arrests the smugglers.
- They deepened the isolation of Gaza Strip from the outside world in the absence of an inclusive national developmental plan, in light of the international and Arab's silence towards the siege.
- Deepened the political division and separation from the West Bank, which contributes to dismantling the social fabric and national identity.
- The tunnels have become a major tool of exploitation and monopoly and illegal black wealth among beneficiaries.
- The emergence of a new rich class, lords of the tunnels, of more than 2,000 people, whose wealth amount to millions and who became owners of land, villas and modern cars. On the other hand, the gap between the rich and the poor has become wider due to high prices of goods and services, mostly apartments rents.

V. The role of the government in Gaza

When addressing the fiscal policy followed by the government of Gaza, its dependence on the tunnels is significant. The tunnels, over seven years, has created kind of mistrust among citizens in Gaza due to fiscal policies applied in Gaza, some of which is the absence of control on tunnels, imposed taxes on imported goods and on fuel, overlooking exploitation and monopoly, especially the rise in land and property prices, during 2011-2012 in particular, where prices rose high up in such a way that did not reflect the true value such as the rise in

the prices of unfinished apartments in the Rimal neighborhood up to \$130,000 , where the average price per meter of apartments is about \$300 . This phenomenon affected the living conditions of the majority of Palestinian families and resulted in the decline in the age of marriage and high rates of spinsterhood in addition to the low standards of living.

V. Conclusion

In conclusion, the study suggests to build a productive economy based on maximizing local resources by supporting agriculture and industry. An overall development in all areas of Gaza is recommended, including the development of densely populated camps through the construction of small projects within those camps to overcome the difficulties experienced by the citizens of Gaza, and making efforts to raise health, education and vocational training levels.

References

- Ahmad Al-Ustath, Thanks to the tunnels: a “hidden” billion dollars is the value of the Gaza Strip’s economy, Sama News Agency www.samanews.com
- Ayham Abou Ghosh, Profits of banks operating in Palestine since 1997 amounted to 1.023 billion dollars, economic extension “Hayat wa Souk” in Al-Hayat Al-Jadida newspaper, 4th year, Issue no”135, May 18,2014
- Smuggling Trade Through the Tunnels on the Borders of Egypt and Gaza, Al Quds Agency
- The Economic and Social Changes of Gaza Strip, Institute of Development Studies, and Al -Zaytouna Center for Studies and Consultancies, Gaza, October, 2009
- The Palestinian strategic report 2008, Al -Zaytouna Center for Studies and Consultancies, Beirut, Lebanon, 2009.
- The Palestinian Central Bureau of Statistics, the Preliminary Results of the International Investment Position External Dept Statistics.
- The Palestinian Central Bureau of Statistics, the statistical bulletin of population 2009, January 2009
- The Palestinian Central Bureau of Statistics, Palestinian labor force survey, annual report 2012, April 2012.
- Hasan Al Radi, Gaza and the Seven years of Drought and the Expected Rich Class, The Modern Discussion electronic journal, Issue 4421, published in 11-04-2014 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=409843>

- Hasan Al Radi', Conference for Gaza reconstruction and the Rising Possibility of Dutch disease in the Gaza Strip, Al eqtesadia newspaper in Gaza, 13-10-2014 <http://www.eqtesadia.ps/studies/opinions/30098.html>
- Dialogue with the deputy in the Legislative Council, Ismail Radwan, a workshop entitled "tunnels: a national interest to break the siege or a means of increasing war profiteers, al -Bayader al-Siyasi, www.al-bayader.com
- A dialogue with the Minister of Economy of Gaza Government "Ala' al-Rafati, Watan Agency, 17-12-2013 <http://www.elwatannews.com/news/details/373948>
- A comparative study of the economy of West Bank and Gaza Strip, Falasteen Al-l'amiyyah, 05-12-2009 <http://archive.fnpn.net/ar/news/35551.html>
- Ziad Jarghon, Has the Phenomenon of Tunnels Become de facto: Information about the tunnels, Modern Discussion, Issue no"2497, 16-02-2008, p.2
- Palestinian Monetary Authority, Quarterly Statistical bulletin, 4th quarter 2013, Issue 3, p. 48
- Samir Abou Mdallaleh, The Impact of the Siege on the Future of the Economic situation in Gaza Strip, a paper presented to the conference of Impacts of Siege and the Occupation on the Economic Situation of Gaza Strip, July 2006
- Samir Abu Mdallaleh, Poverty and Human Rights, a paper presented to the Independent Commission for Human Rights, Gaza, 2008
- Amer Tammam, The Tunnels: The only Way to revive the Gaza Strip, Al Wasat
- Abed Al Rahim Al Akili, The Tunnels of Rafah between Life Necessity and the Israeli Lies www.islamtoday.net

- Abla Abou Elbe, Tunnels Economy in Gaza, 20-12-2008
- Atta Manna', The Memoire of a corrupted person-tunnels-2nd paper, Tuesday, 01-12-2009
- Ola Awad, Immigration Survey, workshop, The Palestinian Central Bureau of Statistics, 2009
- Ghazi al-Sourani, The Siege and Division and their Economic and Social Impacts on Gaza Strip, Al Hiwar Al Mutamaden, Issue no" 2750, published in 26-08-2009: www.ahewar.org
- Ghazi al-Sourani, Rafah's Tunnels and their Economic, Social and Political Impacts, Modern Discussion, Issue no" 2495, 14-02-2008
- Ghazi al-Sourani, workshop on the tunnels in Gaza and their economic, social and political impacts, Modern Discussion, Issue no" 2495, 14-12-2008
- Al Koufiyya Press, electronic site, 23-02-2009
- The economic committee of the Popular Front for the Liberation of Palestine, The Phenomenon of High Prices- Reasons and confronting mechanisms
- Popular Committee Against Siege, 25-11-2008
- Mazen al-Ajle, Closing the Tunnels: a Step in the Right Path, Modern Discussion, Issue no" 4243, 12-10-2013 <http://www.ahewar.org>
- Mohammad al-Jamal, The Other Face of the Tunnels in Rafah: Risks that Threaten the social fabric and hinder economic development, Al Ayyam newspaper, 25-01-2010
- Mohammad Khabisah, an article entitled "Oxfam: the income of the Israeli

citizen has increased 166 times more than his Palestinian counterpart since the signing of the Oslo agreement, Al-Quds Al-Arabi newspaper, Issue 166,15-09-2013<http://www.alquds.co.uk/?p=84442>

- Economic & Social Monitor , The Palestine Economic Policy Research institute (MAS), Volume 32, annual Issue 2012, p. 77
- Economic & Social Monitor , The Palestine Economic Policy Research institute (MAS), Volume 15, February 2009, p. 3
- Economic & Social Monitor , The Palestine Economic Policy Research institute (MAS), Volume 35, annual issue 2004, p. 55
- Economic & Social Monitor , The Palestine Economic Policy Research institute (MAS), Volume 34, annual issue 2013, pp. 51-52
- Al Mezan Center for Human Rights, The Phenomenon of Tunnels: Scary numbers, El Qudos network for dialogue, 28-02, 2013 www.elqudos.com
- Mariam Al-Shobaki, Expectations of constantly shrinking of the Palestinian economy in the coming period, Felesteen Online Agency, published 19-09-2014 <http://felesteen.ps>
- An interview with Usama Nofal, Director in the Ministry of National Economy in Gaza, 29-09-2014
- An interview with Maher Al-Tabba', Director of public relations and media in the Palestinian Chamber of Commerce in Gaza Governorate, 29-09-2014
- An interview with Nabil Abou Mueilek, chairman of the Palestinian Contractors Union, 29-09-2014
- The UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), report

entitled “The Imposed Siege on Gaza Strip” The Economic and Humanitarian impacts, Jerusalem, January 2007, p.5

- Press conference of the commander of Egyptian border guards, Sky News Arabia, 24-04-2014 , www.skynewsarabia.com
- A symposium entitled “six hundred new millionaires in Gaza blessed by the ruler-merchant “ www.alhayat-j.com
- Wisam Fathi, Death Tunnels and daily death incidents, whose responsibility?, Al Ittijah al Demokrati newspaper, 02-08-2009, p. 2
- Walid Abou Amra, Tunnels Trade and Impacts on the Palestinian Economy, a BA graduate research, Al Azhar University, 2009, p. 26
- Walid Al Awad, The Tragedy in Rafah’s Tunnels, 28-07-2009 <http://www.ppp.ps/>

Appendix: field interview questions

The main question is: To what extent the closure of the tunnels affected the construction sector in Gaza Strip?

Interview questions:

1. What is Gaza's annual need of construction materials and accessories?
2. What are the quantities of building materials and supplies that enter the Gaza Strip through Israeli crossings?
3. Gaza Strip suffers a shortage of housing units, how many are these units? How many housing units does Gaza Strip need annually to reduce the deficit?
4. What are the quantities of materials and supplies for construction that have entered the Gaza Strip during the period of operation of the tunnels between 2007- 2013? Could the entry of these quantities confine the nature of the problem?
5. What are the quantities of materials and construction supplies needed in the Gaza Strip after the closure of the tunnels by the Arab Republic of Egypt?
6. What are the direct and indirect economic losses suffered by the construction sector due to the closure of the tunnels?
7. What is the number of workers who entered the labor market, particularly in the construction sector, during the operation of the tunnels? After the closure, what is the number of those who were out of the labor market in the Gaza Strip, and what are the closure's implications on the economic and social reality in the Gaza Strip?

8. After closing the tunnels and preventing the entry of construction materials and accessories: Are the quantities that enter through Israeli crossings sufficient OR the Gaza Strip is having a chronic shortage of these materials?
9. Regarding construction materials and supplies: What is the price difference between the goods smuggled from Egypt, and those officially entered through the crossings per single housing unit?
10. Is it possible to identify the size of the loss of the Palestinian Authority's budget as a result of declining tax revenues, well-known under the name "set-off", due to smuggling south towards the Arab Republic of Egypt during the period of the tunnels? What is the percentage of this loss out of the total Palestinian revenue?
11. Unofficial reports record the annual size of smuggling of about 1000-800 million \$. What is the size of trade of construction materials and supplies out of the total size of occurring smuggling?
12. As a result of the continued closure of the tunnels and crossings, what are the gap values in the construction sector and how wide is it?
13. In order to return to the normal position before the Israeli siege imposed on the Gaza Strip, how many trucks does the Gaza Strip need per day?
14. In light of the economic recession and the slowdown in economic activities and the rise in unemployment in Gaza Strip to high rates as a result of the closure of the tunnels: Is there a potential decline in the prices of land and real estate and what are the approximate rates of decline in apartment prices?

15. In light of siege and closure, is there a plan to reduce the housing crisis in the Gaza Strip?
16. Economically, what is the percentage that the construction sector accounts of the GDP and of its ability to absorb the labor force, and what is the added value of this activity after seven years of operating tunnels?
17. Land and real estate sector has witnessed a remarkable increase in the period 2010 -2013. What is the main reason for this increase? What are the rates of this rise every year?
18. With the relatively highly growing population in the Gaza Strip that amounts to more than 3% along with the siege and closure crisis: What will be the size of the deficit in housing units over the next five years, assuming that the situation will remain as it is?
19. Can you outline possible scenarios for the next phase with regard to the deficit crisis in the housing units? For example, in light of the successful path of the government of national consensus, lifting the siege, and pumping billions into the Palestinian economy, the establishment of the desired independent state on the borders of 4th of June 1967, establishing a harbor, and gas extraction from Gaza's sea estimating benefits of four billion US \$?
20. To what extent is it possible the success of a market for mortgage finance in Gaza Strip? Is the Palestinian government capable of constructing residential cities in all governorates of Gaza Strip to reduce the housing crisis and selling housing units in installments and cost prices through a specific long-term policy, and how much will the value of these projects be and what is its time ceiling?